



Distr.: General  
24 April 2015

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الخامسة والعشرون

نيروبي، ١٧ - ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥

محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الخامسة والعشرين

أولاً - تنظيم أعمال الدورة (البند ١-٤ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) فرانز ماريه (ألمانيا)، مقرّر الدورة الرابعة والعشرين للمجلس في الساعة ٩/١٥ صباح يوم الجمعة الموافق ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢ - والتزم مجلس الإدارة الصمت لمدة دقيقة واحدة تأبيناً لذكرى أولئك الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الإرهابي على كلية غاريسا الجامعية، كينيا، يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣ - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من ساهله - ورك زيودي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، التي تلت بياناً بالنيابة عن الأمين العام، وأكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجون كلوس، المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، وأهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا.

٤ - وذكرت المدير العام في بيانها أن سنة ٢٠١٥ تعتبر سنة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة: فالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه؛ ومؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر؛ وستحل الذكرى السبعون لإنشاء الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. ولموئل الأمم المتحدة إسهام هام للغاية في جميع تلك المبادرات. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي دوراً هاماً في الجهود المبذولة لإصلاح العمليات وزيادة الفاعلية. وفي حزيران/يونيه، ومتقدماً عن المقر الرئيسي في نيويورك، سيشترك المكتب وبرنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة في بدء تشغيل مشروع تخطيط موارد المؤسسات في المشروع التجريبي لنظام أوموجا، الذي سيعمل من خلال تبسيط العمليات بتغيير شكل الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يجري استحداث نموذج عالمي لتقدم الخدمات، ومواصلة إحداث تغيير في الفعالية من حيث التكاليف بالاستفادة من مشروع أوموجا وإدماج

بعض المهام الإدارية في موقع واحد. وتعتبر نيروبي خير مكان حيث تطلعت بدور أساسي في هذا باعتبارها مركز العمل في بلدان الجنوب في العالم.

٥ - وفي البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قال إن برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة لديهما تاريخ طويل من العمل معاً، استناداً إلى الاعتراف المتبادل بأهمية المسائل الحضرية وبمدى ترابطهما، وبأهمية البيئة والتنمية المستدامة. وبغية وضع استجابة تعاونية وفعالة تصدياً لتغير المناخ، يحتاج المجتمع الدولي إلى التطلع باهتمام نحو المدن. ورغم أن الناس من المناطق الريفية تنتقل إلى المناطق الحضرية للاستفادة من الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، لم تكن نوعية الحياة في المدن دائماً أحسن بسبب مشاكل مثل التلوث والنفايات وخطوط وصل النقل السيئة. وفي الواقع، قد يكون لطابع عدم التخطيط واللائق في بعض المدن أثره السيئ على رفاه وصحة الناس، وحتى أنه يعمل على تقصير العمر المتوقع لهؤلاء. إضافة إلى ذلك، لا تستطيع الخدمات العامة أن تواكب المعدل السريع لنمو السكان في الحضر، وهو ما أدى إلى ارتفاع باهظ في التكاليف.

٦ - واقترح أن يعمل موئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة معاً للاستفادة القصوى من قدراتهما التكميلية ولتعظيم مواردهما بهدف الاستجابة بشكل أفضل إلى احتياجات الدول الأعضاء وتقديمها باعتبارها هيئة واحدة للأمم المتحدة. وينبغي أيضاً أن يعمل معاً لتشكيل وإفادة جدول التنمية العالمية. وسيشكّل مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرّر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ فرصة لتغيير التفكير بشأن عملية التحضر. وقد أعلن برنامج البيئة عن تبرع بمبلغ نصف مليون دولار من أجل المؤتمر الذي يعتبر شاهداً على دعمه لأنشطة موئل الأمم المتحدة والروابط الوثيقة بين البرنامجين.

٧ - وقال إن البعد البيئي للتحضر قد خرج من كونه فكرياً جانبياً إلى كونه من الاعتبارات الأساسية. فليست المسألة مسألة إنشاء مساحات خضراء في المناطق الحضرية؛ وإنما الفكرة هي ضمان أن يعيش الناس حياة صحية أفضل في مدن ذات كفاءة بحيث تساهم في تخفيف أثر تغير المناخ وجهود التكيف معه بدلاً من تفاقم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويعتبر الوقت حاسماً بالنسبة لجدول أعمال التنمية الحضرية، فيما يتعلق بموئل الأمم المتحدة وبأسرة الأمم المتحدة بكاملها، ويشعر برنامج البيئة بالفخر في أن يرتفع إلى مستوى التحدي.

٨ - وقال المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة في بيانه إن المشاركين في الموئل الثالث سيقومون بتقييم تطور خطة التنمية الحضرية منذ انعقاد المؤتمرين الأولين، المعقود أحدهما في اسطنبول، تركيا، في عام ١٩٩٦، والثاني في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦، بالإضافة إلى النظر في مستقبل عملية التحضر. وقد كانت أهداف التنمية للألفية فتحاً رئيسياً في توحيد المجتمع الدولي وفي تخفيف المشاكل مثل الفقر المدقع وانعدام الصرف الصحي. وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ينبغي تصور تطلعات جديدة بحيث تكفل المساواة والازدهار لسكان العالم. ومن المأمول فيه أن يحدث اتفاق عالمي ملزم قانوناً يكون أساسياً بالنسبة للكافة الأرضية ويمكن الوصول إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يحتاج القطاع الحضري إلى تخفيض انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري، التي تصل إلى نحو ٧٠ في المائة من مجموع الانبعاثات العالمية، وفي الوقت نفسه ضمان الحصول على الطاقة بالنسبة لأولئك الموجودين في العالم النامي. ويقترح موئل الأمم المتحدة نماذج جديدة للتنمية الحضرية المستدامة ويقترح أفكاراً جديدة لمكافحة تغير المناخ. وأكد على أهمية التفاؤل ووجود نهج

استراتيجي يتسم بالرؤية. وقال إن التحضر مصدر أساسي للتنمية؛ وأن النتائج الإيجابية مثل الازدهار يجب أن تتوازن أمام الآثار الخارجية السيئة مثل اكتظاظ حركة المرور والتلوث.

٩ - وأشار أيضاً إلى أنه خلال الأربعين سنة الماضية، أصبح كثير من البلدان الآسيوية متحضراً بشكل متزايد. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، تمر القارة الأفريقية بعملية سريعة من التحضر. والحقيقة أن الكثير من الناس ينتقلون إلى المدن في البلدان ذات الدخل المنخفض للفرد، فيخلقون تحديات وكذلك إمكانيات كبيرة أمام التنمية المستدامة. ومن الناحية التاريخية، سبقت الزراعة عملية التصنيع، وهذه تجاوزتها صناعات الخدمات واقتصاد المعرفة. وسوف تعتمد التنمية الحضرية المستدامة مستقبلاً في أفريقيا على الكيفية التي تحقق بها القارة التوازن بين التنمية الزراعية والتصنيع وظهور قطاع ثالث. والاستثمار في القطاع الثالث هو أهم قطاع دينامي للاقتصاد يمكن أن يقدم فرصاً هائلة. واتباع رؤية جديدة متفائلة يعتبر أمراً أساسياً لتحقيق جوانب إيجابية من التحضر وتغيير النموذج الذي قال إنه سوف يظهر في أفريقيا. واختتم كلمته مُعبّراً عن الأمل في أن يشكّل المنبر الدولي لموئل الأمم المتحدة خطة تنمية عالمية بشأن التحضر المستدام في أفريقيا.

١٠ - وقال الرئيس كينياتا في بيانه إنه من الواضح أن التنمية المستدامة سوف تشغل مكانة هامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وعندما أنشئت الأمم المتحدة، منذ سبعين سنة خلت، كانت نسبة ٣٠ في المائة من العالم تتصف بالتحضر. وقد تسارع معدل التحضر منذ ذلك الوقت بشكل هائل، وخصوصاً في العالم النامي. ويقدر أن الغالبية العظمى من سكان العالم سوف تعيش في مناطق متحضرة بحلول سنة ٢٠٥٠. وأخيراً، فإن تكلفة التنمية الحضرية القائمة على التخطيط تعتبر أقل من تكلفة التنمية غير المخططة، وهو ما يشكّل تحديات خطيرة مثل الجريمة وسوء الأحوال الصحية. وبعد أن قال إنه لا توجد حدود فاصلة بين الأماكن الحضرية والريفية، قال إن أثر التحضر في خفض نسبة الفقر إنما يرجع إلى روابط اقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية: فالمدن تنشئ الطلب على المنتجات من المناطق الريفية، مثل الأغذية والموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه يرسل الناس الذين يعيشون في المدن تحويلات مالية إلى المناطق الريفية. ووصف موضوع الدورة بأنه موضوع هام وجاء في وقته وذات صلة هامة، ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بتطلعات بلايين البشر في الجنوب من العالم الذين لا يزالون يعيشون في مناطق ريفية ويحتاجون إلى الحصول على الخدمات الصحية وغيرها. ومشيراً إلى ضرورة تحسين صورة موئل الأمم المتحدة، وتمكينه وتزويده بالموارد الكافية ليكون شريكاً فعالاً للحكومات، قال إن حكومته تبرعت بمبلغ مليون دولار من أجل الموئل الثالث ومن أجل الموارد غير المخصصة في الأمانة.

١١ - ويرد نص رسالة الأمين العام في المرفق الثاني بمحضر الأعمال هذا.

١٢ - وعقب الإدلاء بالبيانات الافتتاحية، قُدمت جوائز الموئل العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وكان الفائز الأول هو مؤسسة "Y-Foundation" وهي منظمة فنلندية كانت تؤدي دوراً رائداً في إنهاء التشرذم الطويل الأجل في فنلندا. وكان الفائز الثاني مشروع بعنوان شعلة ضوء "Liter of light"، التي قُدمت إضاءة قليلة التكلفة مراعية للأحوال البيئية باستخدام زجاجات بلاستيك قابلة لإعادة التدوير.

## باء - الحضور

١٣ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، واندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا،

وجهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، وصرىيا، والصين، والعراق، وغانون، وغانا، وفرنسا، وفنلندا، وكولومبيا، والكونغو، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، وهايتي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٤ - وشاركت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة بصفة مراقب في الدورة: إثيوبيا، وإريتريا، وأستراليا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوكرانيا، وباكستان، وبربادوس، وبلجيكا، وبوتسوانا، وبوروندي، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وتوغو، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وجيبوتي، والداغرك، ورواندا، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وغامبيا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكندا، وكوبا، والكويت، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، ومالي، وماليزيا، وملديف، وموريشيوس، وميانمار، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهولندا.

١٥ - وقد حضر الدورة أيضاً مراقبو الكرسي الرسولي ودولة فلسطين لدى موئل الأمم المتحدة.

١٦ - ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧ - وحضر الدورة أيضاً ممثلون من المنظمات الحكومية الدولية التالية: جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وشراكة الموئل والإسكان في أفريقيا، ومنظمة الهجرة الدولية.

١٨ - ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بمن حضر الدورة في قائمة المشاركين (HSP/GC/25/INF/9).

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٩ - في الجلسة العامة الأولى للدورة المعقودة يوم الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، انتخب مجلس الإدارة التالية أسمائهم أعضاء مكتب هذه الدورة:

الرئيس:

السيد: جان إلفسكي (سلوفاكيا)

نواب الرئيس:

السيد: فرانز ماري (ألمانيا)

السيد: نبي لانتى يفانديريوي (غانا)

السيدة: نانديتا شاترجي (الهند)

المقرر:

السيد: فرناندو لوغريس (أوروغواي)

## دال - وثائق تفويض الممثلين

٢٠ - عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، أبلغ المكتب المجلس في جلسته العامة الخامسة المعقودة صباح الثلاثاء ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أنه فحص وثائق التفويض المقدمة من الوفود الحاضرة في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس، ووجد أنها مقدمة حسب الأصول. ووافق المجلس على تقرير المكتب عن وثائق التفويض في نفس الاجتماع.

## هاء - إقرار جدول الأعمال

٢١ - وفي جلسته العامة الأولى، المعقودة صباح الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان معروضاً على مجلس الإدارة جدول الأعمال المؤقت للدورة (HSP/GC/25/1). وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الرئيس بأن المدير التنفيذي كان قد بعث برسالة إلى أعضاء المجلس، في ١٤ نيسان/أبريل، يطلب إدراج بند إضافي، في جدول الأعمال بشأن تعديل المادة ١٩ من النظام الداخلي.

٢٢ - وبناء على طلب المدير التنفيذي، أقر مجلس الإدارة جدول الأعمال التالي لدورته الخامسة والعشرين:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.
- ٦ - حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة.
- ٧ - برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة.
- ٩ - تعديل النظام الداخلي لمجلس الإدارة.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٢ - اختتام الدورة.

## واو - تنظيم العمل

٢٣ - أنشأ مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى، المعقودة صباح الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، لجنة جامعة للدورة، وأحال إليها البنود ٥ و٧ و٨ من جدول الأعمال. وسوف ينظر المجلس في البند ٦ والمسائل الناشئة في إطار البندين ٥ و٧ وفي بنود أخرى أثناء جلساته العامة.

- ٢٤ - قسمت أعمال الجلسات العامة للأيام الثلاثة الأولى للدورة إلى جزأين: جزء رفيع المستوى يبرز المناقشة العامة التي يشارك فيها الوزراء والممثلون الآخرون رفيعو المستوى، يعقد في اليومين الأول والثاني، وحوار الحكومات مع السلطات المحلية وشركاء آخرين بشأن الموضوع الخاص للدورة، ويعقد في اليوم الثالث.
- ٢٥ - وأنشأ مجلس الإدارة أيضاً لجنة صياغة للنظر في مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس. واتفق على أن تنظر اللجنة الجامعة أولاً في مشاريع القرارات الموصى بها من لجنة الممثلين الدائمين، ثم تحيلها إلى لجنة الصياغة لمواصلة النظر فيها وبعد ذلك تحال عن طريق اللجنة، إلى المجلس للنظر في اعتمادها في جلسة عامة.
- ٢٦ - وكان معروضاً على مجلس الإدارة، لدى النظر في بنود جدول الأعمال، الوثائق المدرجة لكل بند في شروح جدول أعمال الدورة (HSP/GC/25/1/Add.1).

### زاي - بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي

- ٢٧ - لدى عرض بيانه بشأن السياسة العامة، قدم المدير التنفيذي عرضاً مجملًا للتوجه الاستراتيجي الراهن لعمل موئل الأمم المتحدة. وقال إنه في محور ذلك التوجه هناك رؤية جديدة لدور التحضر في التنمية المستدامة. فالتحضر ليس مجرد ظاهرة ديموغرافية ونتيجة للتنمية، فحسب بل هو محرك ينطوي على إمكانية مساعدة العالم في التغلب على كثير من التحديات الخطيرة؛ وقد أقرت الحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الفرص التي يتيحها التحضر. ويقوم ذلك التوجه الاستراتيجي على رؤية التحضر باعتباره أسلوب حياة ويعترف بالمنافع المتعددة التي تعود من التحضر المخطط. فالسياسة والتخطيط والتصميم يمكن أن تساعد في تسخير التحضر لكي يساهم في الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- ٢٨ - وخلال السنوات الخمسين الماضية، تركزت كثير من المبادرات الحضرية على نموذج التحضر الدولي. وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية الواسعة التي تعود من ذلك النموذج، لكنه، وفي ظل استئثار المدن بنحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، لم يستجب بالشكل الكافي للتحديات الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من ذلك أحرز قدر من التقدم في محاربة الفقر، اتسع نطاق عدم المساواة في المدن، الذي فضلاً عن ذلك ساهم بما يصل إلى ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبذلك فهو ليس نموذجاً مستداماً. وبالتالي فإن جدول الأعمال الحضري الجديد، الذي يتوقع أن يتمخض عنه الموئل الثالث، يجب أن يتصدى لجميع ركائز التنمية المستدامة الثلاثة، وتعزيز الدور الاقتصادي للمدن ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد.
- ٢٩ - وقد اعتمد موئل الأمم المتحدة مؤخراً نهجاً أكثر استراتيجية وأكثر تكاملاً، يركز على رؤيته الجديدة في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. ومشيراً إلى الخطوط العريضة للكثير من النتائج الإيجابية، أورد مقارنات بالنهج السابقة الأكثر قطاعية والأكثر تجزئة التي كانت تركز بشكل أساسي على الأعراض. فالنهج الجديد يستند على افتراضين: الأول أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين التحضر وبين التنمية والثاني أن نوعية النتائج الحضرية وكمياتها تتوقف على نتائج التحضر وخصائصه. وقد تم اعتماد نهج ثلاثي الأبعاد يركز على مجالات التركيز الثلاثة الأولى من الخطة الاستراتيجية: هي التشريعات الحضرية والأراضي والحكومة؛ والتخطيط والتصميم الحضريان؛ والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات. وأعطيت أولوية أيضاً لمجال تركيز رابع هو الخدمات الحضرية الأساسية.
- ٣٠ - وفيما يتعلق بالإسكان، يسعى موئل الأمم المتحدة لإنجاز الحق في السكن الملائم للجميع من خلال اتباع نهج استراتيجي يضع الإسكان كمسألة محورية في المدينة. وفيما يتعلق باستراتيجيات الحد من المخاطر،

يجري أيضاً تسريع تحسين النسيج الحضري، بما في ذلك توفير فضاء عام مشترك كأولوية أساسية، باعتبار ذلك الإجراء العملي الأكثر فعالية. ومن شأن اتخاذ نُهجٍ من قبيل إعادة البناء بصورة أفضل أن يمكن موئل الأمم المتحدة من المساهمة في تنفيذ إطار سندي الذي اعتمد مؤخراً للحد من المخاطر للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ومسلطاً الضوء على استبعاد المرأة من منافع التحضر والتحدي الذي يشكله تزايد البطالة في أوساط الشباب، أشار إلى أن الاعتبارات الجنسانية والشباب مسائل مهمة وشاملة للقطاعات في عمل موئل الأمم المتحدة وقدم موجزاً للعديد من المبادرات في ذلك الصدد.

٣١ - من الأدوات الرئيسية في تنفيذ نهج موئل الأمم المتحدة على المستوى القطري هو وثيقة البرنامج القطري للموئل والتي تهدف إلى تعزيز الملكية الوطنية وربطها بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للقطر وخطته الوطنية للتنمية. وركز موئل الأمم المتحدة أيضاً على منع نزاعات الأراضي وتسويتها من خلال شبكته العالمية لأدوات استغلال الأراضي.

٣٢ - وتناول بالتفصيل جدول الأعمال الحضري الجديد، حيث شدد على إمكانياته باعتباره رؤية تمثل تحولاً نموذجياً يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد مع الهدف ١١ المقترح، المتمثل في "دعم المدن والمستوطنات البشرية وبنائها على أسس شاملة وآمنة وقابلة للتكيف ومستدامة". فجدول الأعمال، الذي يشترك في مبادئه مع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يعمل على تعزيز تحقيق مدن مرنة وآمنة وشاملة اجتماعياً ومنتجة اقتصادياً، وينبغي لتكون للجدول قابلية التنفيذ على مستويات مختلفة وفي سياقات متنوعة. ولكي يكون التحضر ذا طابع تحولي، لا بد أن يركز جدول الأعمال على ثلاثة مجالات هي: تعزيز التشريعات الحضرية والحوكمة؛ وتطوير وتنفيذ سياسات حضرية وطنية، وتعزيز التخطيط والتصميم؛ وتسخير الاقتصادي الحضري بما في ذلك تقوية تمويل البلديات. وستكون لتضافر الجهود فوائد واسعة النطاق في زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين النمو المتوازن ورفع مستوى المساءلة وخلق تأثيرات مضاعفة. وقد شارك موئل الأمم المتحدة في وضع الأهداف وقدم إسهامات فيها نظراً أن الموئل الثالث، بوصفه أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة يعقد بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يتوافق في روحه مع روح جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - وفي الختام، أكد أن موئل الأمم المتحدة يساهم في جدول الأعمال الحضري الجديد وفي تعزيز الاعتراف بالمساهمات الكبيرة للتحضر في التنمية المستدامة، وفي التصدي لتغير المناخ وفي جدول الأعمال الاجتماعي العالمي. ويحتاج موئل الأمم المتحدة إلى الدعم القوي من الدول الأعضاء، وبخاصة من خلال زيادة المساهمات غير المخصصة. وأشار إلى أنه فيما يشكل التحضر تحدياً رئيسياً، فإن كل تحدٍ يفتح مجالاً لفرصة جديدة.

## حاء - عمل اللجنة الجامعة (البنود ٥ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال)

٣٤ - ترأس السيد نني لانتي فانديريو (غانا) أحد نواب الرئيس الثلاثة للمجلس، اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ نيسان/أبريل. وفي جلسته الأولى المعقودة بعد ظهر الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أبلغ الرئيس اللجنة بأنها سوف تنظر في البنود ٥ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال.

٣٥ - وفي جلستها الرابعة المعقودة يوم الأربعاء، الموافق ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمدت اللجنة تقرير مداولاتها. وقد تمكنت اللجنة، خلال جلساتها، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال المعروضة عليها. ويرد تقرير اللجنة في المرفق الرابع بهذا المحضر.

#### طاء - عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات (البند ٥ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال)

٣٦ - عقدت لجنة الصياغة ١٢ جلسة خلال الدورة وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن سبعة مشاريع قرارات.

٣٧ - وترد في المرفق الأول لهذا المحضر القرارات التي اعتمدها مجلس الإدارة في جلسته العامة السابعة، المعقودة مساء الخميس، الموافق ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣٨ - ولدى اعتماد القرار ٦/٢٥، أعرب أحد الممثلين عن تقديره للمساهمة التي قدمتها أفرقة الخبراء خلال العامين الماضيين لإعداد المبادئ التوجيهية، ولكنه أضاف أن أي مبادئ توجيهية سوف تحتاج إلى المزيد من الشرعية مستقبلاً إذا دُعيت الدول الأعضاء، ومجموعات المصالح والمنظمات الدولية إلى إبداء تعليقات بشأن المشروعات الصادرة عن الخبراء قبل اعتمادها.

#### ثالثاً - الجزء الرفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٥ - ٧ من جدول الأعمال)

##### ألف - الجزء الرفيع المستوى

٣٩ - تناول مجلس الإدارة البند ٥-٧ من جدول الأعمال أثناء اجتماعه العام الثاني بعد ظهر يوم الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو الوقت الذي بدأت فيه المناظرة العامة الرفيعة المستوى بشأن هذه البنود. واستمرت هذه المناظرة العامة أثناء الاجتماعين الثالث والرابع، يوم الاثنين، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويرد موجز المناظرة العامة التي أجزاها رئيس مجلس الإدارة في المرفق الثالث من هذا المحضر.

##### باء - الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الخامسة والعشرين

٤٠ - عقد مجلس الإدارة، في جلسته العاشرة والخامسة والسادسة، المعقودتين يوم الثلاثاء ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حواراً بشأن الموضوع الخاص للدورة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وقد اشتمل الحوار على كلمة أساسية وجلسة مناقشة في الصباح وأعقبها جلسة مناقشة وجلسة ختامية في فترة بعد الظهر. وتميزت جلسات المناقشات بوجود مدير للحوار وفريق من المتكلمين وعروض من المشاركين في حلقة النقاش وتعليقات من الحضور وردود أفعال من المشاركين في حلقة النقاش. ويرد ملخص للحوار في المرفق الرابع لهذا المحضر.

#### رابعاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤١ - تناول مجلس الإدارة بالبحث هذا البند في جلسته العامة السابعة المعقودة مساء الخميس، الموافق ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، واعتمد المقرر ٢/٢٥ بشأن جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين (انظر المرفق الأول). وقرر المجلس أيضاً، بناء على توصية المكتب، أن تعقد الدورة في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بمقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي.



### خامساً - تعديل النظام الداخلي لمجلس الإدارة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٢ - تناول مجلس الإدارة بالبحث هذا البند في جلسته العامة الأولى، المعقودة صباح يوم الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأنشأ فريقاً عاماً برئاسة ميشال ميلنار (سلوفاكيا)، لاستعراض التعديل المقترح إدخاله على المادة ١٩ من النظام الداخلي للمجلس وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس خلال الدورة.

٤٣ - وعقب ذلك، في الجلسة العامة السابعة، المعقودة مساء الخميس ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قال رئيس الفريق العامل إن الفريق عقد جلستين واقترح تعديلاً على المادة ١٩ من النظام الداخلي يقدم في شكل مشروع مقرر (HSP/GC/25/L.3).

٤٤ - واعتمد مجلس الإدارة مشروع ذلك المقرر. ويرد نص المقرر ١/٢٥ في المرفق الأول لهذه المحاضر.

### سادساً - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٥ - دعا رئيس مجلس الإدارة الدول الأعضاء لملاحظة المقاعد الشاغرة في عضوية مجلس الإدارة وشجعها على ملء تلك المقاعد خلال اجتماعي التنسيق والإدارة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقدهما خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ومن ٢٠ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٤٦ - والتزم مجلس الإدارة الصمت لمدة دقيقة واحدة تأييداً لذكرى موظفي الأمم المتحدة وغيرهم الذين قتلوا في الهجوم الإرهابي على غاروي، الصومال، يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

### سابعاً - اعتماد تقرير الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٧ - في الجلسة العامة السابعة للمجلس، المعقودة مساء الخميس، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدم رئيس اللجنة الجامعة عرضاً شفويًا لمداولات اللجنة.

٤٨ - واعتمد مجلس الإدارة، في نفس الجلسة، تقرير الدورة، على أساس المشروع الذي عمم من قبل خلال الدورة، على أن يعهد للأمانة والمقرر بمهمة وضع التقرير في صورته النهائية.

### ثامناً - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٩ - في بيانه الختامي، صرح المدير التنفيذي بأن إصلاحات الحوكمة التي وافق عليها المجلس تشكل إنجازاً كبيراً، وأن زيادة الإشراف لا يؤدي إلا إلى تعزيز موئل الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد صرح بأن الحوكمة علاقة ذات اتجاهين، معرباً عن أمله بأن تتمتع الأمانة بدرجة أكبر من الدعم من جانب الدول الأعضاء.

٥٠ - وأعرب عن رضاه إزاء الإنجازات الأخرى التي حققها المجلس، والتي اشتملت على الاتفاق بشأن برنامج العمل والميزانية؛ وعلى قرار شامل تفصيلي ومبتكر؛ والتركيز على الصلات بين الخضر والريف، والذي أوضح الدور الهام للغاية لعملية الحضرة في دفع عجلة التنمية المستدامة. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء لما قدمته من دعم مالي، وحثها على التفكير في تقديم المزيد من المساهمات. وفي الختام، صرح بأن الحضرة المستدامة تمثل فرصة كبيرة أمام البشرية، وأعرب عن أمله في أن يكون موئل الأمم المتحدة أداة رئيسية في إطلاق جميع طاقات عملية الحضرة.

٥١ - وألقيت بيانات ختامية أيضاً من جانب عدد من الممثلين، بعضُها نيابة عن مجموعات من الدول.

٥٢ - أُعلن اختتام الاجتماع والدورة في الساعة الثامنة من بعد ظهر الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

## المرفق الأول

## القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الخامسة والعشرين

## ألف - القرارات

رقم القرار	العنوان	تاريخ الاعتماد	الصفحة
١/٢٥	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل دعم التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	١٠
٢/٢٥	تعزيز الملكية الوطنية والقدرة التشغيلية	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	١٤
٣/٢٥	الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	١٦
٤/٢٥	تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٢٠
٥/٢٥	دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ودور لجان الموئل الوطنية في التحضير له وتنفيذه	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٢٧
٦/٢٥	المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٢٩
٧/٢٥	إصلاحات الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٣٠

## باء - المقررات

رقم المقرر	العنوان	تاريخ الاعتماد	الصفحة
١/٢٥	تعديل المادة ١٩ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٣٣
٢/٢٥	جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥	٣٣

## ١/٢٥ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل دعم التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية

إن مجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)،

وإذ يؤكد من جديد نتائج وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،<sup>(١)</sup> والتي سلّم فيها رؤساء الدول والحكومات بأن المدن يمكن، متى أُحسن تخطيطها وتطويرها بطرق منها اتباع نهج متكاملة في التخطيط والإدارة، أن تنهض مجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، والتزموا بالعمل من أجل تحسين نوعية المستوطنات البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية في سياق السعي إلى القضاء على الفقر حتى يتسنى للجميع الحصول على الخدمات الأساسية وعلى السكن ووسائل التنقل،

وإذ يشير إلى القرار ١٠/١٧ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ للجنة المستوطنات البشرية الذي طلبت فيه اللجنة ضرورة أخذ الترابط الحضري والريفي في الاعتبار عند تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نظراً لقوة التأثير المتناسق بين المناطق الحضرية والريفية،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١٠/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ والذي طلب فيه من المدير التنفيذي زيادة الوعي بشأن العلاقة المباشرة بين التنمية الحضرية - الريفية الإيجابية والتحضر المستدام والمساعدة في تطوير قدرات الحكومات المركزية والسلطات المحلية في هذا المجال، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٠/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والذي طلب فيه من المدير التنفيذي أن يكفل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في صياغة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل دعم التحضر المستدام،

وإذ يشير إلى قراره ٥/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي طلب فيه من المدير التنفيذي أن يقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بصياغة إطار توجيهي عام من أجل وضع السياسات الحضرية الوطنية، حسب الاقتضاء، على أساس التجارب الدولية الجيدة، لمواصلة دعم الدول الأعضاء في صياغة وتحسين سياساتها الحضرية،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٣/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي شجع فيه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على القيام، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل، بصياغة مجموعة من المبادئ العالمية المتفق عليها للتخطيط الحضري والإقليمي على صعيد المدينة، وخاصة في صدد التوسعات المخططة للمدن على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع التركيز خاصة على السياسات الحضرية الوطنية،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يقر بأهمية وسائل النقل المأمونة والميسورة والسليمة بيئياً باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق تحسّن في ميادين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على التكيف، والربط بين المناطق الحضرية والريفية وإنتاجية المناطق الريفية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup> وقررت أن يكون هذا التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف ١١ المقترح الذي ينص على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة،

وإذ يقر بأن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يتطرق إلى الروابط الحضرية الريفية في سياق الهدف ١١ المقترح وأهدافه المقترحة بغرض دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي،

وإذ يأخذ علماً بتقرير المدير التنفيذي بشأن الموضوع الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة، وعنوانه "مساهمة موئل الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل الترويج للتنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية"، والموضوع الفرعي ١ بشأن تعزيز الروابط الحضرية الريفية عبر مجموعة المستوطنات البشرية لاستخدام القوة التحولية للتحضر من أجل التنمية المستدامة، والموضوع الفرعي ٢ بشأن دور موئل الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،<sup>(٣)</sup>

وإذ يقر بالإمكانية التحويلية الإيجابية للتحضر والروابط الحضرية الريفية المعززة في إحراز التنمية المستدامة باعتبارها سبيلاً لربط مجموعة واسعة من الموضوعات والقطاعات والأطراف الفاعلة في أي منطقة بعينها في جملة أمور، من خلال المساهمة في استئصال الفقر والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وتعزيز الوصول إلى الخدمات الحضرية الأساسية ودعم الإسكان الشامل للجميع، وتعزيز فرص العمل، والإنتاجية، وإنتاج الفوائد وتقاسمها وخلق بيئة آمنة وصحية للمعيشة، وذلك أيضاً في سياق المساواة بين الجنسين والشباب والفئات الضعيفة،

١ - يشجع الدول الأعضاء على النظر في الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه التحضر المستدام والمستوطنات البشرية كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة في خططها للتنمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء؛

٢ - يطلب من المدير التنفيذي أن يواصل دعم الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياساتها الحضرية لإدارة تواصل المستوطنات البشرية؛

٣ - يطلب أيضاً من المدير التنفيذي أن يواصل دعم الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه تشجيع نمو المدن بطريقة مخططة وإنتاجية ومتكاملة، بكفالة التنقلية المستدامة والأماكن العامة، بما في ذلك المساحات الخضراء والتجديد الحضري وإعادة استخدام قطع الأراضي لاستيعاب التوسع الحضري العشوائي ودعم الوصول إلى خدمات الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة وكفاءة الطاقة، وتقليل الأثر

(٢) A/68/970 and Corr.1.

(٣) HSP/GC/25/4.

البيئي للتقاربات الريفية والحضرية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتقليل تلوث الهواء مع العمل في الوقت نفسه على دعم الصحة الحضرية وتعزيز قدرة السلطات الوطنية والمحلية على توفير الخدمات الأساسية؛

٤ - يدعو الحكومات إلى تعزيز تقليل الفوارق في التوصلية الريفية الحضرية من خلال جملة أمور منها الاستثمارات العامة والخاصة الشاملة للجميع في البنية التحتية والخدمات عبر مراكز الخدمة الريفية والبلدات الصغيرة والمتوسطة والثانوية لتعزيز الروابط، حسب الاقتضاء، وتشجيع التكامل المستدام والمتوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية المستدامة؛

٥ - يدعو أيضاً الحكومات إلى دعم تعزيز قدرة مراكز الخدمة الريفية والبلدات الصغيرة والمتوسطة والثانوية لجذب السكان وزيادة الاستثمار وخلق فرص العمل وتقليل الاعتماد على المدن الرئيسية باعتبار ذلك استراتيجية لدعم النمو اللامركزي؛

٦ - يشجع المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز الدور الذي يؤديه التحضر المستدام والمستوطنات البشرية كقوة تحويلية لإحراز التنمية المستدامة والنهوض بها دعماً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٧ - يطلب من المدير التنفيذي، تمثيلاً مع الولايات الحالية، أن يواصل تعميم الاهتمام بقضايا التحضر والمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يساهم، حسب الاقتضاء، في العمل الجاري بشأن المؤشرات، وذلك من خلال جملة أمور منها تقديم الخبرة الفنية عن طريق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في إطار اللجنة الإحصائية؛

٨ - يشجع الدول الأعضاء على كفالة تماسك السياسات في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال دعم المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم السلطات المحلية؛

٩ - يطلب من المدير التنفيذي أن يتعاون مع الدول الأعضاء في دعم تماسك السياسات في إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنفيذ الأجزاء ذات الصلة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال دعم المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم السلطات المحلية؛

١٠ - يطلب أيضاً من المدير التنفيذي أن يقوم بصياغة الأدوات ونشر الممارسات الجيدة لدعم الروابط الحضرية الريفية من خلال الاستثمار في مدن الأسواق من خلال التخطيط الإقليمي والعمراني المتكامل لتعزيز ممرات التنمية؛

١١ - يطلب كذلك من المدير التنفيذي أن يواصل العمل عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الروابط الحضرية الريفية، مع التركيز على تبادل المعارف والحوار السياساتي وبناء القدرات؛

١٢ - يدعو الدول الأعضاء، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عند الطلب وتمثيلاً مع برنامج عمله وميزانيته، بإطلاق أو تعزيز برامج ومشاريع على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتعزيز قدرة مراكز الخدمة الريفية والبلدات الصغيرة والمتوسطة على تحسين وصول سكان المناطق الريفية وشبه الحضرية إلى مراكز الخدمة الحضرية الأساسية المستدامة، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والنقل والطاقة، وكذلك الوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمصارف وخدمات بيع التجزئة والأسواق؛

١٣ - يطلب من المدير التنفيذي، تمشياً مع برنامج العمل والميزانية المعتمدين، لدعم الدول الأعضاء في تعزيز قدرة السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية على تخطيط وإدارة التحضر المستدام من أجل مواجهة التحديات القائمة والناشئة، بما في ذلك صياغة استجابة لتغيّر المناخ عبر تواصل المستوطنات البشرية؛

١٤ - يشجع الدول الأعضاء والشركاء على توفير الدعم اللازم للأعمال المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذاً للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ونتائج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٥ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

## ٢/٢٥ - تعزيز الملكية الوطنية والقدرة التشغيلية

إن مجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، الذي يتضمن تقديم دعم قوي ومتسق على مستوى المنظومة لتنفيذ سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها التشغيلية والبيئية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،<sup>(٤)</sup> التي سلمت بضرورة أن تدمج في الإطار المؤسسي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة وبما يكفل تحقيق التنمية بوسائل منها زيادة تعزيز تضافر الجهود وتنسيقها وتجنب تكرارها واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي أعادت فيه الجمعية التأكيد على أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية، وأرست توجهات لسياسات على مستوى المنظومة من أجل التعاون في مجال التنمية وطرائق على المستوى القطري في منظومة الأمم المتحدة، وأكدت على ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية متسقاً مع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومع ولاياتها وأطر مواردها وأولوياتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاثة سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ يشير أيضاً إلى إمكانات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصنوفة نتائجه، بوصفها الإطار الجماعي المتسق والمتكامل لبرمجة ورصد عمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، مما يؤدي إلى تزايد فرص القيام بمبادرات مشتركة، بما في ذلك البرمجة المشتركة، ويسلم بالحاجة إلى أن يستفيد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة الكاملة من تلك الفرص لصالح تعزيز كفاءة المعونة وفعاليتها،

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يعيد التأكيد على ضرورة تعزيز الأمم المتحدة من أجل زيادة اتساق عملها وتعزيز فعاليتها وقدرتها على التصدي على نحو فعال، ووفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لكل ما نواجهه في عصرنا هذا من تحديات في مجال التنمية،

وإذ يضع في اعتبارها الحاجة إلى التنسيق والتوازن في تنفيذ الولايات المعيارية والتشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يدرك أن قوة الأمم المتحدة ونظامها التشغيلي يعتمدان على مشروعيتها على المستوى القطري كشرائح محاييد وموضوعي وجدير بالثقة،

وإذ يشير إلى دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم الحكومات الوطنية والسلطات المحلية لبناء قدراتها وتعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك من خلال السياسات الحضرية لتعزيز استدامة التحضر والمستوطنات البشرية حسب الاقتضاء،

وإذ يعيد التأكيد على دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لجهود الأمم المتحدة، من خلال تقديم ما يناسب من المدخلات في التقرير السنوي للأمين العام بشأن تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات الشاملة الذي يزود الدول الأعضاء بلمحة عامة عما أُحرز من نتائج وما اتخذ من تدابير ونفذ من عمليات في إطار متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات،

وإذ يسلم بقرار اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالخدمة العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية الذي اعتمد في برازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، القاضي بإنشاء لجنة فرعية تعنى بالتنمية الحضرية والمستوطنات البشرية عملاً بقرار وزراء الاتحاد الأفريقي تحويل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية إلى جهاز تابع للاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، على النحو الوارد في إعلان سول وخطة تنفيذ سول، باعتبارها إجراءات محددة للتصدي للتحديات التي تواجه بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية وتعزيز تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والأمانة ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ أحدث قرار بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات الشاملة تنفيذاً كاملاً في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بهدف تحقيق تحسين كبير في كفاءة الأنشطة التشغيلية على المستوى القطري، بغرض تحسين فعالية نتائج التنمية؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز الروابط بين العمل التنفيذي والمعيارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل زيادة قدرته في توفير خبرة مبنية على البراهين لتصميم السياسات ودراية عملية لتنفيذ السياسات؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تعزيز آلية الوثيقة البرنامجية القطرية لكفالة اتساقها مع أولويات التنمية في الأمم المتحدة وألويات أطر التنمية الوطنية للبلد المعني، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الملكية الوطنية للأنشطة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي، في سياق برنامج العمل والميزانية المعتمدين والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، أن يدعم الحكومات الوطنية لتشجيع السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة على تحسين فعالية تنفيذ البرامج القطرية الميدانية، وتحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز الملكية المحلية والوطنية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لإدماج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نموذج إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، أو ما يعادله، وللانخراط بنشاط في مبادرة "أمم متحدة واحدة"؛

٦ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مواصلة تعاونه البناء مع الآليات الحكومية الدولية من قبيل اجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، واللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالخدمة المدنية والحكم المحلي والتحضر واللامركزية التابعة للاتحاد الأفريقي، ومجلس الوزراء العرب المعني بالإسكان بالإضافة إلى الجهات الأخرى التي يمكن أن تشكل وسائل ملائمة لدفع تغيير السياسات والبرمجة ووضع الأولويات الإقليمية والوطنية للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

٧ - يلاحظ مع التقدير أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نجح، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي هذا الصدد يطلب إلى المدير التنفيذي أن ينفذ على أكمل وجه، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، مشروع تخطيط موارد المؤسسات، أو موجهاً، وكفالة توفير التدريب اللازم للموظفين؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل توفير إطار ملائم لاستنباط نموذج يربط بين الأنشطة المعيارية والأنشطة التنفيذية، بما يمهد السبيل إلى تحقيق نتائج جيدة التحديد وملموسة بشكل واضح حتى يكون لها تأثير أكبر في الميدان؛

٩ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تعزيز أنشطة بناء القدرات من أجل دعم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وفقاً للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ على ضوء الإسهام المحتمل أن تضيفه الخطة لتنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٠ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

### ٣/٢٥ - الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الالتزامات التي قطعتها الحكومات في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٥)</sup> لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولتحقيق جملة أمور منها إنجاز تحسين هام في حياة ١٠٠ مليون من البشر على الأقل يقطنون الأحياء الفقيرة قبل حلول عام ٢٠٢٠ وفي خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٦)</sup>

(٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمية لتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.



لتقليل نسبة السكان الذين لا يتمتعون بمياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف، قبل حلول عام ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الذي أعادت فيه الجمعية العامة التأكيد على الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢،<sup>(٧)</sup> وخصوصاً الفقرات ١٣٤ إلى ١٣٧ بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة، وفيه ضمن جملة أمور اعتراف بأن المدن محركات للنمو الاقتصادي ويمكن أن تسهم في قيام مجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً متى ما أحسن تخطيطها وتطويرها باتباع نهج متكاملة في تخطيطها وإدارة شؤونها ويمكن أن تعزز الروابط الفعالة بين الريف والحضر وتحسين نوعية المستوطنات البشرية بما في ذلك الظروف المعيشية للقاطنين في الحضر والريف في سياق القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة بحيث يتاح لجميع الناس الحصول على الخدمات الأساسية والإسكان وحرية التنقل،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفيه رحبت الجمعية بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٨)</sup> وقررت أن تكون الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف ١١ المقترح، في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقوية ومستدامة،

وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، على النحو الوارد في التقرير المرحلي السنوي<sup>(٩)</sup> وكذلك نتائج تقييمات أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتوصياته،<sup>(١٠)</sup>

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وفيه سلمت الجمعية وهي تنوه بأن الموارد غير الأساسية تمثل إسهاماً كبيراً في قاعدة الموارد العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تكمل الموارد الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية، أن هذه الموارد غير الأساسية تشكل تحديات وقد تحل بالأولويات البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ الذي سلمت فيه الجمعية بأن مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد تغير عبر السنوات تغير كبيراً في نطاقه وتعقيده، وأن الالتزام بتوفير الدعم الأساسي والتقني للبلدان النامية قد تغير فيما يتصل بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩،

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) A/68/970، والتصويب ١.

(٩) HSP/GC/25/5/Add.2.

(١٠) E/AC.51/2015/2.

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٥/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي أن يعمل بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين لضمان أن يتوافق الإطار الاستراتيجي القائم على النتائج ووثائق برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٩،

وقد نظر في برنامج العمل والميزانية المقترحين لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧<sup>(١١)</sup> والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،<sup>(١٢)</sup>

١ - يوافق على برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة المقررات ذات الصلة الصادرة من مجلس الإدارة؛

٢ - يوافق على ميزانية الأغراض العامة البالغة ٤٥ ٦١٧ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ويقرّ ميزانية الأغراض الخاصة البالغة ١٠١ ٢٩٧ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الواردة تفاصيلها في برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويأخذ في الاعتبار تمويل التعاون التقني المقدر بمبلغ ٣١٢ ٩٠٩ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي كفالة أن تتوافق مقترحات ميزانية الأغراض العامة بشكل أوثق مستقبلاً مع توقعات الدخل وأمط الإنفاق حتى تكون أكثر واقعية وتخدم كأدوات فعالة للتخطيط المالي والرقابة المالية؛

٤ - يلاحظ أن موارد الأغراض العامة خصصت لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للأغراض المبينة في الجدول التالي:

#### موارد الأغراض العامة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بألاف دولارات الولايات المتحدة)

٣ ١١٣,٢	التشريعات والأراضي والحكومة الحضرية
٤ ٢٣٦,٩	التخطيط والتصميم الحضريان
٣ ٣٤٨,٦	الاقتصاد الحضري
٣ ٦٣٧,٦	الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة
٣ ٨٨٩,٨	الخدمات الأساسية الحضرية
٤ ٤٢٦,٢	الحد من المخاطر وإعادة التأهيل
٤ ٤٥٣,٤	البحث وتنمية القدرات
<b>٢٧ ٤٠٥,٨</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
١٣ ٧٧٥,٧	التوجيه التنفيذي والإدارة
٤ ٧٣٦,٠	دعم البرنامج
<b>٤٥ ٦١٧,٥</b>	<b>المجموع</b>

٥ - يلاحظ مع القلق أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لم يحقق، في السنوات القليلة الماضية، الأهداف المالية المحددة لبرنامج العمل والميزانية بالنسبة للمساهمات الأساسية الطوعية غير المخصصة، ويقر التدابير العملية التي اعتمدها المدير التنفيذي القاضية بإعطاء أولوية لأنشطة البرامج الفرعية الأساسية

(١١) HSP/GC/25/5.

(١٢) HSP/GC/25/5/Add.1.

وتعديل المخصصات وفقاً للمستويات الفعلية للأغراض العامة للمؤسسة والمساهمات الأساسية الأخرى ذات الصلة طوال فترة السنتين؛

٦ - يلاحظ الجهود التي يبذلها المدير التنفيذي في تعبئة موارد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويطلب منه اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الجهود نحو توسيع قاعدة المانحين لميزانية الأغراض العامة للمؤسسة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء ووفقاً لاستراتيجية البرنامج لتعبئة الموارد؛

٧ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين خلال إعداد وثيقتي الإطار الاستراتيجي القائم على النتائج وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وكفالة التوافق بين الوثيقتين المذكورتين والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩؛

٨ - يدعو المدير التنفيذي إلى تقديم تقرير سنوي إلى الدول الأعضاء بعد التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، وإلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين عن التقدم المحرز في تعبئة الموارد ومستوى الأداء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية، بما في ذلك التقييم وفقاً لإطار الإدارة القائمة على النتائج؛

٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة إدماج سائر القضايا الشاملة في برامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومشاريعه وأنشطته، بما يتوافق مع ولايته، وتخصيص الموارد وفقاً لذلك؛

١٠ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في برامج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومشاريعه وسياساته وأنشطته وتخصيص الموارد الكافية وفقاً لذلك؛

١١ - يأذن للمدير التنفيذي، سعياً لكفالة التقيد بصورة أفضل بالممارسات المتبعة في هيئات الأمم المتحدة، بأن يعيد تخصيص الموارد بين البرامج الفرعية بما يصل إلى ١٠ في المائة، وأن يتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بشأن تخصيص أي مبالغ فوق ما هو وارد في برنامج العمل والميزانية المعتمدين من مجلس الإدارة؛

١٢ - يأذن أيضاً للمدير التنفيذي أن يعيد تخصيص ما يزيد عن نسبة ١٠ في المائة وحتى ٢٠ في المائة من المخصصات للبرامج الفرعية، إذا اقتضت الضرورة، وذلك بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين؛

١٣ - يأذن كذلك للمدير التنفيذي أن يقوم بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بتعديل مستوى مخصصات البرامج الفرعية بحيث تتماشى والتغيرات المحتملة في الدخل مقارنة بمستوى الاعتمادات الموافق عليه؛

١٤ - يكرر دعوته لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم المالي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال زيادة المساهمات الطوعية ويدعو المزيد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لإعطاء الأولوية لتقديم المساهمات لصندوق الأغراض العامة للمؤسسة من أجل توفير تمويل متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به بغية دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

١٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

١٦ - يطلب أيضاً من المدير التنفيذي تعزيز جهوده لتحقيق وإظهار النتائج المتوقعة وتأثير الأهداف البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومن أجل الاستخدام الكفؤ والفعال والشفاف لهذه الموارد لتحقيق تلك الغاية رهنأً بعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستعراض والتقييم والرقابة؛

١٧ - يلاحظ مع التقدير إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تمكن، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من النجاح في الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي هذا الصدد يطلب إلى المدير التنفيذي تنفيذ مشروع تخصيص الموارد في المؤسسة (أموجا) على النحو الكامل، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأن يكفل توفير التدريب الكافي للموظفين؛

١٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقارير سنوية إلى الدول الأعضاء، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، وإلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييمات والمراجعة الداخلية والخارجية، على النحو الوارد في تقريره هيئتي الرقابة الداخلية والمستقلة؛

١٩ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي، تماشياً مع الفقرة ١٨ من هذا القرار، أن يقدم تقريراً عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المتعلقة بجملة أمور من بينها إدارة المخاطر وتعبئة الموارد وإدارة المعلومات والمعارف؛

٢٠ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يكفل استخدام الصناديق الاستثمارية والمساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تمويل الأنشطة المتوافقة مع برنامج العمل؛

٢١ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين، للحصول على موافقته، وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، برنامج عمل وميزانية مبسطين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يتسمان بأولويات محددة وبتكيزهما على النتائج، ومواصلة رصد وإدارة حصة الموارد المخصصة للتكاليف الإدارية والأنشطة البرنامجية، مع توزيع مفصل للاحتياجات من غير الوظائف حسب البنود والنفقات مع إعطاء أولويات واضحة لتوزيع الموارد على الأنشطة البرنامجية؛

٢٢ - يعرب عن أسفه العميق لأن الأمانة أجرت تغييرات على إطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي سبق أن صدقت عليه لجنة الممثلين الدائمين، وقد جرى تنفيذ تلك التغييرات دون التشاور المسبق مع اللجنة؛

٢٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي إجراء مشاورات مناسبة مع لجنة الممثلين الدائمين بشأن الأطر الاستراتيجية وبرنامج العمل، بما في ذلك بشأن أي تغييرات مقترحة على تلك الوثائق وذلك طوال الفترة فيما بين الدورات؛

٢٤ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

## ٢٥/٤ - تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراراته ومقرراته ذات الصلة بتنسيق تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة، والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك قراره ١٥/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي أقر بمقتضاه الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرارات ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، و٢٢٦/٦٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) و٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦،

وإذ يحيط علماً بحقيقة أن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، الذي عقد في سنديا، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدوا إطار سنديا للحد من الكوارث في اليابان في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(١٣)</sup> بصفته الاتفاق اللاحق الذي خلف إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث،<sup>(١٤)</sup>

وإذ يضع في اعتباره المؤتمر الدولي الثالث المقبل المعني بتمويل التنمية في أديس أبابا ومؤتمر قمة الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس والنتائج المتوقعة من كل ذلك،

وإذ يُعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتقدم المحرز في تنفيذ خطته الاستراتيجية وبرنامج عمله من خلال مجموعة من سياساته الموجهة الأساسية ونظمه الرامية إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تطوير وتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والأنشطة التشغيلية بهدف تحقيق كامل النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يكفل استحداث برامج ومشاريع تنقذ نهباً متكاملاً للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة وتعزيز الروابط الفعالة بين الحضر والريف، مع مراعاة الصلة القوية بين التنمية المستدامة والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمنع العنف والجريمة في المناطق الحضرية ومن أجل تعزيز الأمان في المناطق الحضرية، بإنشاء إطار تعاوني مشترك بين الوكالات بشأن مدن أكثر أماناً، دون المساس بالولاية المميّزة لكل هيئة وامتثالاً كاملاً للقواعد والأنظمة المالية؛

## أولاً

### التركيز الموضوعي والنطاق

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي زيادة جهوده المبذولة لتبني وجهات نظر السلطات المحلية وجعل هذه الجهات مندرجة على النحو المناسب في تنفيذ نتائج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية (الموئل الثالث)؛

(١٣) A/CONF.224/7، الفصل الأول، القرار ١.

(١٤) A/CONF. 206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً زيادة جهوده في بناء القدرات المعروضة على الحكومات المحلية، وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية ودون الوطنية، إدراكاً بأنها عامل أساسي في تحقيق التحضر المستدام والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم الحكومات الوطنية والمحلية في وضع أطر قانونية ومؤسسية فعالة من الناحية الوظيفية لتيسير التحضر المستدام وتنمية المستوطنات البشرية التي تعمل على تحقيق أهداف طويلة الأجل، وتتصف بأنها غير تمييزية وشاملة وتقدم أنجع حلول ممكنة ذات صلة محلياً، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تراعي، حسب الاقتضاء، استحداث إطار فعال للسياسات حول التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل التوعية فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين روابط التنمية الإيجابية بين الحضر والريف والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، وأن ينشر، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، ممارسات وسياسات جيدة بشأن العلاقات الإنمائية بين الحضر والريف المفيدة للجميع، وأن يواصل كذلك التركيز على استحداث برامج ومشاريع تُنفَّذ نَهْجاً متكاملًا لضمان قيام روابط راسخة بين الحضر والريف حيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٨ - يشجّع الدول الأعضاء على الدخول في تخطيط عمليات مكانية اندماجية مستدامة تشاركية للجميع حيث تستجيب إلى وقائعها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع الاعتراف بأوجه التفاوت بين الحضر والريف؛

٩ - يرحّب بجهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم الدول الأعضاء في إنشاء ومواصلة تطوير شبكة عالمية لمختبرات التخطيط والتصميم لتقاسم الممارسات الجيدة ولمساعدة المدن والمستوطنات البشرية في بلوغ مدن وأقاليم تتصف بأنها أكثر إنتاجية، ومتضامنة ومندمجة اجتماعياً ومتكاملة ومترابطة بحيث تعمل على تعزيز التنمية المستدامة وتنهض بالصحة العامة؛

١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل العمل مع الشركاء للنهوض باستراتيجيات التمويل الحضري لدعم التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

١١ - يشجّع الدول الأعضاء على دعم تعزيز أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية بغية المساعدة على تعزيز الحصول على التمويل من أجل التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على المستوى المحلي؛

١٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز الشراكات، والتعلم من الأقران، وشبكة من الممارسين بشأن السياسات الحضرية الوطنية كوسيلة لدعم الحكومات الوطنية والمحلية وهي تقوم بتطوير وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الوطني؛

١٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً تطوير وتنفيذ أدوات وبرامج للتدريب لتعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية لإدراج إيرادات إضافية من المصادر المحلية وغيرها من المصادر، حسب الاقتضاء؛

١٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم وتعزيز تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة، من خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي بغية إيجاد تماسك وخلق نهج مراعية للنزاعات في قضايا الأراضي، بما في ذلك من خلال التعددية في نُظْم حيازة الأراضي لجميع قطاعات المجتمع وأشكال بديلة في إدارة الأراضي؛

١٥ - يشجّع الدول الأعضاء على العمل وبالتنسيق، إذا لزم الأمر، مع موئل الأمم المتحدة، على تيسير تبادل الأدوات وبرامج التدريب مع السلطات الوطنية والمحلية، بهدف تعزيز المجتمعات المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛

١٦ - يحيط علماً بنهج "الإسكان في الصميم"، وهو الذي يضع موضوع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية وفي قلب المدن، ويشجّع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدول الأعضاء على مراعاة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للإسكان، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تصميم أدوات وآليات لتعزيز التمويل الشامل للإسكان على المستويين الوطني والمحلي لسدّ ثغرة الإسكان وللإسهام في التحقيق التدريجي للحق في الإسكان الوافي للجميع؛

١٧ - يدعو الدول الأعضاء وشركاءها إلى مواصلة صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للإسكان، من خلال زيادة استخدام العمليات التشاركية الشاملة الواسعة النطاق، وبتصميم حلول يسيرة شاملة للإسكان؛

١٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يضع في الاعتبار جوانب خاصة بالصحة والرفاه، بما في ذلك تعزيز الخدمات الصحية والحصول عليها عند وضع السياسات بشأن التخطيط الحضري والإقليمي والمستوطنات البشرية وفي الأعمال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

١٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً، في ضوء زيادة وطأة فيروس نقص المناعة البشرية وما يرتبط به من أمراض تواجهها المدن وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية لمكافحة نقص المناعة البشرية من جانب القاطنين المهمّشين في المناطق الحضرية، أن يواصل التعاون مع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لبحث نتائج فيروس نقص المناعة البشرية على الحياة والازدهار في الحضر، وأن يضع استجابة شاملة متعددة القطاعات لمواجهة الإيدز كجزء من برامج الإسكان وللمساعدة في قياس الإنجاز نحو الهدف العالمي لإنهاء مرض الإيدز قبل حلول عام ٢٠٣٠؛

٢٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك مواصلة الدعوة من أجل الارتقاء بمستوى الأحياء الفقيرة على المستوى الوطني وعلى نطاق المدينة واتباع نهج التجديد في المناطق الحضرية، وتقديم الدعم من أجل التنفيذ، والاعتماد على الأعمال السابقة للبرنامج التشاركي لتحسين الأحوال في الأحياء الفقيرة وأنشطة منع نشوء أحياء فقيرة؛

٢١ - يدعو الدول الأعضاء إلى العمل في سبيل منع نشوء أحياء فقيرة، وتمكين المجتمعات المحلية في هذه الأحياء وتعزيز الآليات المؤسسية التي تمدّ القاطنين في الأحياء الفقيرة بالأدوات للمساهمة في تحسين البيئة المعيشية الهادفة نحو تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقضاء على الفقر، عن طريق جملة أمور من بينها إمكانية التنقل المستدام وتطوير المهارات والقدرات، وخلق فرص عمل وخصوصاً للمرأة والشباب، وإنشاء أماكن عامة، واحترام التنوع الثقافي، ومن خلال تعزيز الروابط بالأطر الرسمية في البيئات الريفية والحضرية المحيطة بمستوطنات الأحياء الفقيرة؛

٢٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي التصدي لارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب من خلال استحداث برامج وسياسات رفيعة المستوى تمكّن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من العمل مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية على وضع وتنفيذ برامج وسياسات موجهة ومتكاملة لتوظيف الشباب

وتشغيلهم في الأعمال الحرة على المستوى المحلي والوطني، من أجل خلق فرص عمل على نحو شامل ومستدام يتصف بالابتكار؛

٢٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن توفير الخدمات الأساسية الحضرية، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي وإدارة المياه والطاقة المستدامة والتنقل في المناطق الحضرية، وكذلك تحسين نوعية الهواء وإسناد أولوية للانتقال نحو توفير الطاقة المستدامة والتنقل في المناطق الحضرية ودعم الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية والمبادرة العالمية لتوسيع نطاق الرصد، ويناشد الدول الأعضاء النظر في المساهمة في الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية؛

٢٤ - يشجّع الدول الأعضاء على دعم المبادرات الهادفة إلى تحسين الحصول على الطاقة المستدامة وتعميم كفاءة استخدام الطاقة ونظم الطاقة المستدامة في السياسات والأنظمة الخاصة بالإسكان وتوفير الدعم ومبادرة التنقل بالطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية، مع تعزيز التنقل المشترك والكهربائي كأولوية بالاقتران مع السياسات الحضرية دعماً لتخطيط المدن المتضامنة؛ وكفاءة استخدام الطاقة والموارد؛ والتحول إلى مصادر مستدامة للطاقة ونظم أفضل للنقل العام ووسائل متكاملة مع خيارات للنقل آمنة وجذابة وغير آلية؛

٢٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتصدي للتحديات الحضرية المرتبطة بالسكان النازحين في حالة من الضعف، من بينها عن طريق دعم النمو الحضري المخطط وأنشطة منع نشوء أحياء فقيرة، وبالإسهام في تطوير المعرفة العالمية من خلال التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من منظمات المساعدات الإنسانية، في جملة أمور، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس الترويجي للاجئين؛

٢٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً دعم الدول الأعضاء، والحكومات المحلية بصفة خاصة، حسب الاقتضاء، لدى مراعاة إطار سندي للحدّ من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

٢٧ - يُهيّب بالدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق السلطات المحلية، مراعاة الحدّ من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهة الكوارث في التخطيط المكاني وفي التصميم وفي تحديد واستخدام الأراضي؛

٢٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي والحكومات تعزيز التعاون الدولي بغية تقاسم الخبرات التقنية، وبناء القدرات الفنية ووضع سياسات وتقاسم الخبرات الناجحة الخاصة بالتخطيط المكاني المستدام والمتكامل في المناطق الريفية والحضرية؛

٢٩ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يواصل بذل جهوده في رصد اتجاهات التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية ولتعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، في هذا الخصوص؛

٣٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز أوجه التعاون الدولي لتحسين القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات ذات الصلة ولتعزيز وجود سجلات عقارية لا مركزية وعلى المستوى الوطني للمناطق الحضرية والريفية، بغية الوصول إلى تخطيط مكاني شامل ومستدام يعمل على الحدّ من الفقر وأوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية؛



٣١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل جهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحسين المعرفة بوسائل التحضُّر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تقريره الرئيسي عن حالة المدن في العالم وتقاريره الإقليمية والوطنية عن حالة المدن، ومبادراته الخاصة بازدهار المدن، وسلسلة تقاريره عن حالة الشباب في المناطق الحضرية ومن خلال تحوُّل برنامجه عن أفضل الممارسات إلى قاعدة بيانات تفاعلية، باعتبارها وسيلة الاستجابة لمتطلبات المعرفة الجديدة للحكومات الوطنية والمحلية وللمساعدة في صياغة سياسات متكاملة؛

٣٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم المنتدى الحضري العالمي بصفته منبراً لتحسين المعرفة والممارسات الجماعية بشأن التنمية الحضرية المستدامة، لزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة، ولزيادة التوعية بشأن منافع التحضُّر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، ويطلب إقامة رابط قوي مع نتائج مؤتمر الممثل الثالث أثناء انعقاد الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي المقرر عقده في كوالالمبور، في سنة ٢٠١٨.

## ثانياً

### المسائل الشاملة عدة قطاعات

٣٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل متابعة تعميم منظورات المساواة بين الشباب ومراعاة المنظور الجنساني في الأعمال المعيارية للوكالة والبرامج التشغيلية لضمان أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين الجنسين جزءاً هاماً من العملية التحضيرية للممثل الثالث والمضمون الموضوعي للخطة الحضرية الجديدة؛

٣٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً العمل على تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لمواصلة تعميم منظور الشباب ومراعاة البعد الجنساني في الأعمال المعيارية والبرامج التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

٣٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك مواصلة بناء القدرات مع الحكومات الوطنية والمحلية من خلال الاستفادة من الدروس المستفادة من أعماله التشغيلية بغية مساعدة المدن والمستوطنات البشرية في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتوزيع تلك النتائج على نطاق واسع عبر منظومة الأمم المتحدة ومع مقرري السياسات لتيسير عملية اتخاذ القرارات على أسس مستنيرة؛

٣٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة الاعتماد على الدروس المستفادة من الأعمال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مساعدة المدن على تخفيف آثارها وانبعاثاتها البيئية، والتصدي لآثارها على الصحة البشرية وتغير المناخ؛

٣٧ - يدعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها اتفاق رؤساء البلديات وتحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن ومبادرة الإسراع بجعل المدن قادرة على التكيف التي أُطلقت أثناء مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤ الذي دعا إليه الأمين العام؛

٣٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعميم حقوق الإنسان في سياق النهوض بأهداف وولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على النحو المبين في إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول

أعمال المؤئل<sup>(١٥)</sup> توافقاً مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي تذكر أن جميع المسائل الشاملة سوف يتم تعميمها في جميع أجزاء مجالات التركيز السبعة؛

### ثالثاً

#### الدعوة والشراكات

٣٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي العمل بشأن إشراك شركاء جدد من خلال جملة أمور من بينها الحملة العالمية المعنية بالتحضر كمنبر من أجل الجماهير والمجتمع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لتبادل الخبرات، بغية تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن أن تساهم في التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

٤٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تعزيز الشراكات مع شركاء جدول أعمال المؤئل وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وفي المساهمة في تصميم خطة حضرية جديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حسب الاقتضاء؛

٤١ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يعمل، من خلال موارد خارجة عن الميزانية، على تعزيز إجراء حوار إقليمي بشأن قضايا التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في جميع المناطق بالتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية المختصة وتعزيز الدعم من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يساعد، ضمن أمور أخرى، على بناء القدرات للمجتمع المدني ومنظمات القواعد الشعبية للمشاركة في مناقشات السياسات العامة بشكل فعال؛

٤٢ - يدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تعزيز التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، والمشاركة مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية في متابعة تطوير التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على جميع المستويات. وهذا يشمل المشاركة الفعالة في آليات التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وتقديم الدعم للهيئات الحكومية الدولية واللجان الاقتصادية الإقليمية؛

٤٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل تعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمشاركة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في مجال تطوير التحضر المستدام وتنمية المستوطنات البشرية على جميع المستويات؛

٤٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء، إقامة شراكات أقوى مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الامتياز، بما في ذلك عن طريق مبادرة شركاء المؤئل من الجامعات والمؤسسات المهنية والمصارف الإنمائية لتعزيز التعلم ونشر المعرفة والابتكار من أجل تسخير الفرص التي تتيحها عمليات التحضر وتوفير تدريب رفيع المستوى وتطوير القدرات للحكومات المحلية والوطنية؛

٤٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك تعزيز وتنسيق شراكات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وكذلك مع جميع الجهات الفاعلة المختصة الأخرى للاستفادة من خبراتها الفنية الخاصة للمساعدة على زيادة قدرة المدن على التكيف واستعدادها، وخصوصاً المدن الضعيفة

(١٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

للغاية، للوقاية أو للعمل بشكل كافٍ على التصدي للكوارث وحالات الأزمات الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف؛

٤٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

## ٥/٢٥ - دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ودور لجان الموئل الوطنية في التحضير له وتنفيذه

إن مجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المعقود في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦،<sup>(١٦)</sup> ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول، تركيا، في عام ١٩٩٦،<sup>(١٧)</sup>

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي تناول عقد مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦، والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وقرار مجلس الإدارة ١٤/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وكذلك مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الإدارة بشأن تنفيذ نتائج الموئل الثاني، بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل،<sup>(١٨)</sup>

وإذ يشير كذلك إلى جميع القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة بشأن دور لجان الموئل الوطنية ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للبلدان المشمولة بالبرنامج لتعميم جدول أعمال الموئل في أطرها الإنمائية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يرحب مع التقدير بعمل لجان الموئل الوطنية، التي توفر منبراً لجميع مستويات الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص للمشاركة في النقاش بشأن التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، مع الاستعانة بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والموئل الثاني، والتي اعترفت بقدرة هذه اللجان على تحديد التحديات والإبلاغ عن الإنجازات في التصدي للمسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية،

وإذ يشير إلى قرار مجلس الإدارة ١٠/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩، والذي يضع في اعتباره الترابط القوي بين التحضر المستدام والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة، والحاجة إلى تنسيق فعال بين العملية التحضيرية للموئل الثالث والتحضيرات لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المقرر عقده

(١٦) انظر تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فانكوفر، ٣١ أيار/مايو-١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.7 والتصويب).

(١٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز الاتساق والتقليل إلى أدنى حد ممكن من ازدواجية الجهود،

وإذ يرحب بالمقرر الخاص بالتحضيرات للموئل الثالث الذي اعتمده اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في دورتها الثانية،

١ - يشجع الدول الأعضاء على أن تضع في اعتبارها، عند التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتنفيذ نتائجه المقرر تقديمها بوصفها "جدول الأعمال الحضري الجديد"، وعند صياغة السياسات والخطط والبرامج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، دور التحضر المستدام باعتباره محرك التنمية المستدامة، وأوجه الترابط الحضرية الريفية، وأوجه الترابط المشتركة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في الترويج لمجتمعات مستقرة ومزدهرة وشاملة للجميع؛

٢ - يشجع أيضاً الدول الأعضاء على إنشاء ودعم لجان موئل وطنية على أساس عريض، حسب مقتضى الحال، وضمن أطر حكومية ومؤسسية وطنية، لتيسير تنسيق شركاء جدول أعمال الموئل والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالي التحضر المستدام والمستوطنات البشرية في السياق الوطني، لمتابعة تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد، والوفاء بالأدوار الأخرى على النحو الذي قد يوصي به الموئل الثالث؛

٣ - يحث الدول الأعضاء على الإسراع باستكمال تقاريرها الوطنية للموئل الثالث، التي تطلب، عند الضرورة، وتمشياً مع برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دعم البرنامج والدول الأعضاء الأخرى، ويشجع مشاركة جميع مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، عن طريق لجان الموئل الوطنية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم الدعم التقني، عند الطلب، وفي إطار الولاية القائمة والموارد المتاحة، بما في ذلك أدوات ومبادئ توجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من أجل دعم تنمية قدرة ملائمة للجان الموئل الوطنية على النهوض بمسؤولياتها؛

٥ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يوفر، في إطار الولايات القائمة والموارد المتاحة، خبرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عند وضع التقرير الشامل للموئل الثالث، والمدخلات التقنية لجدول الأعمال الحضري الجديد، مثل أوراق المسائل، والوحدات السياسية، وكذلك العملية التحضيرية برمتها، ضمن أمور أخرى؛

٦ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تشجيع المشاركة الواسعة والفعالة والمحسنة، ومساهمة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع مستويات عملية الموئل الثالث، وعند تنفيذ وثيقته الختامية عن طريق استخدام جملة أمور من بينها منتديات حضرية وطنية، وحملات حضرية وطنية، ومنتديات حضرية إقليمية، وآليات مشاورات إقليمية، والحملة الحضرية العالمية ومبادراتها؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن نتائج الموئل الثالث.

## ٦/٢٥ - المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

إن مجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى قراره ٣/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن التخطيط الحضري الشامل والمستدام، ووضع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي الذي طلب فيه المجلس من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، أن يشرع في إعداد مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي من شأنها أن توفر إطاراً عالمياً غير ملزم يُستخدم عند الاقتضاء لتحسين السياسات، والخطط، والتصميمات من أجل مدن وأقاليم تتسم بقدر أكبر من الإدماج، والشمولية الاجتماعية، والاستدامة، والتكامل والربط بشكل أفضل، وأن يقدم مشروع المبادئ التوجيهية لمجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين للموافقة عليه،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي<sup>(١٩)</sup> الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز بشأن إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،<sup>(٢٠)</sup> وإذ يؤكد مجدداً التزامه بتعزيز نهج متكامل إزاء تخطيط وبناء مدن ومستوطنات حضرية مستدامة بوسائل تشمل دعم السلطات المحلية، وزيادة الوعي العام، وزيادة مشاركة سكان المناطق الحضرية، بمن فيهم الفقراء، في اتخاذ القرار،

وإذ يدرك الترابط والتكامل بين المبادئ التوجيهية الدولية بشأن توفير الخدمات الأساسية للجميع على نحو ما أعتمده في قراره ٨/٢٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية والنهوض بالسلطات المحلية على نحو ما اعتمده في قراره ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يحيط علماً بمذكرة الأمانة المعنونة "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي: نحو خلاصة وافية للممارسات الملهمة"،<sup>(٢١)</sup> وإذ يشير إلى الدروس المستفادة من السياقات المتنوعة وجداول التخطيط التي استنارت بها عملية إعداد المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يشير مع التقدير إلى المساهمة المالية التي قدمتها حكومتا فرنسا، واليابان لدعم عملية المشاورات وصياغة المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

وإذ يعرب عن تقديره للدور الرائد الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومساهمة لجنة الممثلين الدائمين، والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج، والخبراء الذين عينتهم الدول الأعضاء، والجمعيات

(١٩) HSP/GC/25/2/Add.6.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢١) HSP/GC/25/INF/7.

الدولية التابعة للسلطات المحلية التي ساهمت عن طريق العملية التشارورية الشاملة الخاصة بصياغة وتطوير المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي،

١ - يقر المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي الواردة في الفرع الثاني من تقرير المدير التنفيذي<sup>(١٩)</sup> بوصفها دليلاً قيماً يمكن استخدامه لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - يشجع الدول الأعضاء، وفقاً لظروفها، واحتياجاتها، وأولوياتها، وعند الاقتضاء، على النظر في مبادئ التخطيط الحضري والإقليمي على نحو ما وردت في المبادئ التوجيهية في سياق إعدادها واستعراضها وتنفيذها لسياساتها الحضرية الوطنية وأطر تخطيطها الحضري والإقليمي؛

٣ - يشجع الدول الأعضاء أيضاً على مواصلة العمل بمشاركة السلطات المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم المجتمع المدني، من أجل تعزيز وزيادة بلورة مبادئ التخطيط الحضري والإقليمي؛

٤ - يدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية، ويطلب إلى المدير التنفيذي، في إطار الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل لفترة السنتين، مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على استخدام وتكييف المبادئ التوجيهية لتلائم سياقاتها الإقليمية والوطنية عند الاقتضاء، فضلاً عن وضع أدوات ومؤشرات رصد كجزء من دعمها لتنفيذ المبادئ التوجيهية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي إقامة شراكات مع هيئات الأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية، والدول الأعضاء، والسلطات المحلية وجمعياتها، والجمعيات المهنية الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل من أجل دعم استخدام المبادئ التوجيهية وتكييفها لتلائم الظروف المحلية والوطنية والإقليمية بوسائل تشمل بناء القدرات وتطوير الأدوات؛

٦ - يشجع الدول الأعضاء والشركاء على دعم عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل على جميع المستويات الحكومية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، وبوجه خاص فيما يتعلق بتعزيز استخدام المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذا المقرر لمجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

## ٧/٢٥ - إصلاحات الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن مجلس الإدارة،

إذا/ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وخاصة الفقرة ٢٨، الذي لاحظت فيه الجمعية إلى عملية استعراض أساليب الحوكمة للبرنامج، وشجعت لجنة الممثلين الدائمين للبرنامج ومجلس الإدارة على الاستمرار في النظر في المقترحات، بما في ذلك التوصيات وخيارات الإصلاحات بغرض الوصول إلى توافق آراء في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس بشأن كيفية الاستمرار في استعراض الحوكمة، وأكدت على أنها ستنتظر في تقرير المجلس في هذا الخصوص وفي القضايا الأخرى في دورتها السبعين،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك قراراتها ٢٠٧/٦٤ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و١٦٥/٦٥ بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و٢٠٧/٦٦ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و٢١٦/٦٧ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و٢٣٩/٦٨ بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي تناولت إصلاحات الحوكمة لدى البرنامج بغرض تحسين الشفافية والمساءلة والفعالية،

وإذ يضع في اعتباره، الحاجة إلى تعزيز حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المحافظة في الوقت ذاته على دور لجنة الممثلين الدائمين بوصفها الهيئة الفرعية الدائمة لما بين الدورات، بغرض تعزيز حضور البرنامج وقدراته على التعبئة الفعالة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركاء برنامج عمل الموئل، فيما يتصل بالتحديات القائمة والجديدة والناشئة للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية، بما يعزز سلطة وشرعية قراراته بوصفه هيئة عالمية معترف بها بشأن قضايا التحضر المستدام والمستوطنات البشرية،

وإذ يعيد تأكيد أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج ومواصلة الإبلاغ القائم على النتائج لزيادة كمية ونوعية التمويل للأنشطة التشغيلية، مع الإقرار بالحاجة إلى كفاءة تأمين تمويل كافٍ من حيث الكمية والنوعية للأنشطة التشغيلية والمعارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر كفاءة وفعالية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى المزيد من الرقابة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

١ - يقرر تعزيز الدور الرقابي لمجلس الإدارة ولجنة الممثلين الدائمين من خلال الطلب إلى اللجنة بإنشاء فريق عامل معني بالبرنامج والميزانية، يتألف من ثلاثة ممثلين لكل مجموعة إقليمية، بغرض زيادة الإشراف على برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خلال فترات ما بين الدورات ويقرر في هذا الصدد كذلك:

(أ) أن ترشح كل مجموعة إقليمية ممثليها الثلاثة للفريق العامل الذين سوف يتولون العمل لفترة واحدة بين دورتين متتاليتين لمجلس الإدارة؛

(ب) أن تكون اجتماعات وجلسات الإحاطة ومداومات الفريق العامل مفتوحة أمام المراقبين من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، مع إيلاء الاعتبار اللازم لوجهات نظرهم من قبل الفريق العامل؛

(ج) أن يعقد الفريق العامل اجتماعاته بانتظام، وبما لا يقل عن مرتين في السنة، لمدة ثلاثة أيام لتقديم توصيات قابلة للتنفيذ للمدير التنفيذي ورفع تقارير دورية إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها العادية وتقارير كل سنتين إلى المجلس، عن طريق اللجنة، عن أنشطته وعن حالة تنفيذ المدير التنفيذي لتوصياته؛

٢ - يقرر أيضاً أن يقوم الفريق العامل بتنفيذ المهام التالية:

(أ) النظر في التقارير الدورية والموجزات المكتوبة والمذكرات الإعلامية التي يُعدها المدير التنفيذي عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتقديم توصيات بشأنها؛

(ب) النظر في التقارير الدورية والموجزات المكتوبة والمذكرات الإعلامية التي يُعدها المدير التنفيذي عن تنفيذ تقارير هيئات الرقابة، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة ووظيفة التقييم الداخلي الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأية تقارير أخرى، مثل مراجعة الحسابات والتقييمات، التي تُطلب حسب الاقتضاء، وتقديم توصيات بشأنها؛

(ج) تعزيز مواءمة مشاريع وثائق البرامج القطرية وخطط التنفيذ السنوية مع برنامج العمل لفترة السنتين والميزانية، والإطار الاستراتيجي والخطة الاستراتيجية لمنتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك من خلال تقديم التوجيهات المناسبة بشأنها؛

(د) استعراض تقارير المدير التنفيذي عن حالة تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال تعبئة الموارد، فضلاً عن الوضع المالي للبرنامج، وتقديم توصيات بشأنها؛

(هـ) استعراض تقارير المدير التنفيذي عن حالة تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال الاتصال وتقديم توصيات بشأنها؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم الوثائق التالية إلى الفريق العامل:

(أ) التقارير القائمة على النتائج بشأن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ برنامج العمل والميزانية والخطة الاستراتيجية، بما في ذلك تحليل التحديات الرئيسية والإجراءات العلاجية المقترحة؛

(ب) مشاريع وثائق البرامج القطرية وخطط التنفيذ السنوية؛

(ج) التحديات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة تبعاً لعمليات مراجعة الحسابات والتقييم؛

(د) التحديات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال تعبئة الموارد؛

(هـ) التحديات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال الاتصال؛

(و) أي تقارير أخرى يطلبها الفريق العامل في إطار ولايته؛

٤ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تنفيذ التوصيات والتوجيهات التي يقدمها الفريق العامل بشأن المسائل الواردة في الفقرة ٢ من هذا القرار؛

٥ - يقرر استعراض تنفيذ هذا القرار في الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، وهو الوقت الذي سيتم فيه اتخاذ قرار بشأن استمرار أنشطة الفريق العامل.



## ١/٢٥ - تعديل المادة ١٩ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة، وقد استمع إلى تقرير الفريق العامل الذي أنشئ في الدورة الخامسة والعشرين للنظر في تعديل المادة ١٩ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، يقرر تعديل المادة ١٩ من النظام الداخلي، وفقاً للمادة ٦٩، ليكون نصها على النحو التالي:

## المادة ١٩

يتولى الرئيس ونائب الرئيس والمقرر مناصبهم إلى حين انتخاب من يخلفهم. ويكون هؤلاء، بموجب أحكام المادة ١٧، مؤهلين لإعادة انتخابهم. ولا يجوز لأي منهم أن يبقى في منصبه بعد انتهاء فترة عضوية العضو الذي يمثله أو تمثله.

وإذا لم يتمكن الرئيس، خلال انعقاد إحدى دورات مجلس الإدارة، من أداء مهامه أو مهامها بشكل دائم، يعين المكتب أحد نواب الرئيس رئيساً بالإنبابة إلى أن ينتخب المجلس رئيساً جديداً ترشّحه الدولة أو المجموعة الإقليمية للدول التي ينتمي إليها ذلك العضو ويكون ذلك للمدة المتبقية من العضوية.

وإذا لم يتمكن نائب الرئيس أو المقرر، خلال انعقاد إحدى دورات المجلس، من الاضطلاع بأي من مهامه بشكل دائم، يجوز للمجلس أن يختار بديلاً ترشّحه الدولة أو المجموعة الإقليمية للدول التي ينتمي إليها ذلك العضو ويكون ذلك للمدة المتبقية من العضوية.

وفي حالة استقالة الرئيس أو نائب الرئيس أو المقرر، خلال الفترة التي تتخلل الدورات، أو عجزهم عن ممارسة مهامهم، أو في حالة توقف عضوية الدولة العضو التي يمثلها أو تمثلها، ترشح الدولة أو المجموعة الإقليمية للدول التي ينتمي إليها العضو بديلاً للمدة المتبقية من العضوية. ويخطر المدير التنفيذي، عند تسلم الترشيح، جميع أعضاء المجلس بالترشيح كتابةً. وما لم يتسلم المدير التنفيذي اعتراضاً خطياً من أغلبية أعضاء المجلس في غضون ٣٠ يوماً من إرسال الترشيح، يعتبر المرشح منتخباً حسب الأصول.

## ٢/٢٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

يقرر مجلس الإدارة أن يكون جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والعشرين على النحو التالي:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.
- ٦ - استعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).
- ٧ - حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة.

- ٨ - برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٢ - اختتام الدورة.

## رسالة من الأمين العام إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الخامسة والعشرين

يسرني أن أرسل تحياتي إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. إن هذه الدورة تعقد في وقت تحظى فيه العلاقة بين التحضر والتنمية المستدامة بمستوى أفضل من الفهم والتقدير.

إن معركتنا لتحقيق الاستدامة على المستوى العالمي سنكسبها أو نفقدها في المدن. إن قدرة التحضر على تخليص ملايين البشر من براثن الفقر وتسريع النمو الاقتصادي هي قدرة كبيرة، وفق ما اتضح في العقود الأخيرة من خلال بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة.

ويستلزم التأكد من مساهمة التحضر بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة التصدي لعدد من التحديات الرئيسية. هذه التحديات تشمل التخطيط الحضري غير الملائم والأطر القانونية الضعيفة؛ والمستويات المتدنية من الوظائف، خصوصاً بين فئة الشباب؛ والوصول غير الكافي للخدمات الأساسية من جانب أعداد سكان الحضر التي تتزايد بسرعة، خصوصاً في أفريقيا وآسيا. إضافة إلى ذلك فإن تزايد أعداد الأحياء الفقيرة وازدياد الطابع غير الرسمي في الأنشطة الاقتصادية وأنشطة الإسكان والنقل ينطويان على تحديات خاصة بهما. وتشمل العوائق الرئيسية الأخرى مساهمة المدن في الاحترار العالمي بسبب الزحف الحضري العشوائي مع الاعتماد الزائد في المستوطنات الحضرية على السيارات وأنواع الوقود الأحفوري. ولا بد أيضاً من تجاوز أوجه عدم المساواة الحضرية المتزايدة والممارسات التمييزية ضد المرأة والمجموعات المهمشة إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة على مدى أطول.

وبوصفكم دول أعضاء، فأنتم تدركون هذه الفرص والتحديات خلال مشاوراتكم بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. لقد تبوأ التحضر مكانة هامة في المناقشات العالمية بشأن التنمية المستدامة. ولا بد أن أثنى على عملكم في اقتراح هدف التنمية المستدامة ١١، المكرس لجعل المدن والمستوطنات البشرية "شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" للجميع.

إن دورة مجلس الإدارة هذه هي آخر دورة قبل إبرام ثلاث اتفاقيات تتسم بتوقعات عالية وزخم كبير: اعتماد أهداف التنمية المستدامة، في أيلول/سبتمبر، واتفاقية تغير المناخ، في باريس، في كانون الأول/ديسمبر، وجدول الأعمال الحضري الجديد الذي سيعتمد بنهاية مؤتمر الموئل الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ومن شأن مداولاتكم أن تقدم توجيهات إضافية لهذه العمليات ولموضوع التحضر المستدام والمستوطنات البشرية الأوسع نطاقاً. ولذلك فإنني أشعر بالحماس لأن موضوع دورتكم الحالية "مساهمة موئل الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية"، يعكس بشكل قوي هذا الطموح الرامي لإحداث التغيير الضروري الذي يحتاجه العالم.

وتقبلوا فائق أمنيائي بمجلس إدارة ناجح.

### موجز مقدم من رئيس الجزء الرفيع المستوى

١ - كان هناك اتفاق عام بأن التحضر السريع، خصوصاً في البلدان النامية، يشكّل تحديات ضخمة أمام التنمية المستدامة. وكان هناك اتفاق واسع النطاق أيضاً بأن التحضر، من خلال التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية عبر استمرار الاستيطان الحضري - الريفي، يمكن أن يكون أداة تحويلية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومع ذلك، أشار ممثل إلى أن البلدان ذات المساحات الصغيرة من الأراضي تحتاج إلى موازنة دقيقة بين منافع التحضر والأثر السلبي المحتمل لفقدان الأراضي الزراعية الذي لا يمكن تعويضه.

٢ - وقال عدد من الممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، أن النهج المتعددة القطاعات والتي يشارك فيها عدد من أصحاب المصلحة يُطلب إليها تحقيق تنمية حضرية مستدامة ومستوطنات بشرية، ورأت بضعة منهم التركيز على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط المكاني. وقال عدد من الممثلين أيضاً إن مشروع المبادئ التوجيهية الدولية لموئل الأمم المتحدة بشأن التخطيط الحضري والإقليمي يمكن أن يصلح إطاراً عالمياً في توجيه عمليات التخطيط.

٣ - وقال عدة ممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن من الأمور الأساسية لخطط المستوطنات البشرية أن تعالج الحد من أخطار الكوارث وإدارتها، وعرض إثبات ضرورة مشاركة الخبرة الفنية لبلديهما في منع الكوارث ذات الصلة بالمناخ والتصدي المبكر لها. وطالب عدد من الممثلين بإيلاء مزيد من الاهتمام إلى إعادة الانتعاش الحضري. وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء آثار تغير المناخ، وعلّق أحدهم على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه المدن في الجهود المبذولة لمكافحة المشكلة.

٤ - وكان هناك اتفاق عام من الممثلين، من بينهم عدة تكلموا بالنيابة عن مجموعة من البلدان، بأنه من الأهمية تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وبين السلطات الوطنية والمحلية، وأشار إثنان إلى أن الشراكات الحضرية الريفية التي تدار جيداً يمكن أن تساعد في جعل المناطق الحضرية الكبيرة أكثر استدامة، والحد من الزحف العشوائي للمدن ومنع الهجرة من الريف إلى الحضر. وأكد أحدهم على التكافل بين المجتمعات الريفية والمحلية. وطالب شخص آخر بإيلاء مزيد من الاعتبار لاحتياجات السكان، على سبيل المثال بالتركيز بدرجة أكبر على المدن الصغيرة التي تقدّم الخدمات للمناطق الريفية.

٥ - ووصف عدة متحدثين التدابير التي اتخذتها بلدانهم لتحقيق مزيد من التنمية المتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية؛ مثل التدابير التي تضمنت توفير خدمات أساسية، وبنية أساسية عالية الجودة وفرصاً للوظائف غير المرتبطة بالزراعة في المناطق الريفية؛ وتوفير خدمات لوجستية للمناطق الريفية المجاورة للمدن ليتسنى تكاملها مع سلسلة الإمدادات المحلية والدولية؛ وتنمية نظم النقل العام الريفية الحضرية؛ وإدخال تحسينات في مجال كفاءة الطاقة والمياه؛ وتقديم تمويل هام للمشاريع ذات المستوى الدولي والمتصلة بالتنمية الحضرية؛ وبناء البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ لاجتذاب الصناعة إلى المناطق المتخلفة. وتكلم ممثل آخر فأعرب عن استعداد بلده لتقاسم الخبرات مع النموذج الجديد للتحضر الذي يقصد منه، ضمن أشياء أخرى، تيسير إدماج المهاجرين الريفيين في المدن وتحسين مستوى المعيشة للسكان الحضريين والريفيين. وأكد بضعة ممثلين على أن الفوائد المتأتمية من التحضر والنمو الاقتصادي ينبغي أن توزّع بشكل منصف بين السكان.

٦ - وقال عدة ممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن عدم المساواة لا زال هو التحدي الأكبر أمام التنمية الحضرية المستدامة. وللتصدي لهذا التحدي، من الضروري لسياسات التنمية المستدامة أن تولي أولوية للإسكان المتيسر والبنية التحتية وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة ومن أجل تصميم سياسات حضرية وطنية لضمان أن الاستثمارات العامة تعود بالفائدة على جميع سكان المدن وتعزيز الإدماج الاجتماعي والحق في المدينة. وطالب عدد من الممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، باستمرار بذل الجهود لتوفير الإسكان اليسير والمستدام بيئياً والمتكيف مع الظروف من أجل السكان في الحضر والريف في سياق خطة جديدة للتنمية الحضرية. وطالب آخرون بإدراج الاعتبار الجنساني والحقوق الإنسانية في الخطط الحضرية وأكد هؤلاء على أن هناك حاجة إلى تشجيع مزيد من مشاركة الشباب. وتم التشديد على أهمية التعليم كوسيلة لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة. وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لمبادرات مؤئل الأمم المتحدة لتحسين أحوال المستوطنات غير الرسمية، وطالب ثلاثة ممثلين بأن تكون أفريقيا في المقدمة لخطة التنمية الحضرية الجديدة.

٧ - وطالب ممثل بتعزيز الالتزام ببناء القدرات وتوفير آلية أفضل لنقل التكنولوجيا بين شركاء التنمية كجزء من تعزيز الشراكة العالمية. وتم التنويه بالشراكات أيضاً باعتبارها مسألة هامة على المستوى الوطني حيث أشار عدة ممثلين إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كطريقة أمام بعض الحكومات للتصرف كمشيرين بدلاً من كونهم الموردن الوحيدين لمتطلبات الإسكان.

٨ - وأكد ممثل على أن للمهاجرين دوراً هاماً يؤديه في خطة تنمية الحضر وأكد على أن حاجات احتياجات السكان المترحلين ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة سياسة خاصة بالتحضر.

٩ - وأعرب الكثير من الممثلين عن تقديرهم لإسهام مؤئل الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحث هؤلاء على تقديم إسهام مماثل للأعمال التحضيرية للمؤئل الثالث. وكان هناك دعم واسع النطاق للهدف القائم بذاته بشأن المدن والمستوطنات البشرية (الهدف ١١) والأهداف المرتبطة به التي اقترحها الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، والتي ذكر ممثل أنها ستساعد في التصدي لتحديات الحضر، من خلال استمرار الاستيطان. واقترح ممثل أن الحاجة تدعو لمناقشة ترتيبات الإدارة الرشيدة الممكنة للأنشطة دون الوطنية المرتبطة بتنفيذ الهدف ١١. وأشار ممثل آخر إلى أن الدورة الحالية تتيح فرصة مفيدة لإقامة جسر بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وأثفق على نطاق واسع على أن من الضروري، لتمكين مؤئل الأمم المتحدة من أن يقدم بفعالية مهامه في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التحضر الجديدة الطموحة، أن يوافق مجلس الإدارة في الدورة الحالية على مجموعة إجراءات لتعزيز إدارة مؤئل الأمم المتحدة. ويعتبر مثل هذا الإصلاح ضرورياً لجعل مؤئل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وأكثر استجابة لدوله الأعضاء، ولضمان مزيد من الرقابة الفعالة في البرنامج. وتكلم ممثل بالنيابة عن مجموعة من البلدان فقال إن زيادة الرقابة لا ينبغي أن تخلق تكاليف إضافية أو بيروقراطية لا لزوم لها.

١١ - وأعرب الكثير من الممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن الشعور بالقلق إزاء استمرار التحديات التي يواجهها مؤئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بميزانيته الأساسية، ودعا المدير التنفيذي إلى مضاعفة الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وتوسيع قاعدة الجهات المانحة في البرنامج، بما في ذلك زيادة التوعية

بأنشطته وأثر أعماله من خلال بضعة أمور من بينها استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية. ورَحَّب بضعة ممثلين بقرار حكومة كينيا بزيادة مساهماتها في موئل الأمم المتحدة ودعا هؤلاء بلداناً أخرى للاقتداء بذلك.

١٢ - وقال ممثلان إن بلديهما لن يكونا قادرين على مواصلة مستوى دعمهما المالي للبرنامج ما لم يتم توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة وتنفيذ إصلاحات. وعلى وجه الخصوص، حث هؤلاء موئل الأمم المتحدة على أن يعمل بسرعة على تنفيذ التوصيات الحالية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وليس أقلها تلك المعنية بتقييم الأداء (التي قال عنها أحد الأشخاص إنها لا تحظى سوى بأولوية منخفضة، وهو أمر غير مقبول)، والإدارة القائمة على النتائج، والتعاون مع هيئات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

١٣ - وشجَّع ممثل موئل الأمم المتحدة على مواصلة الإصلاحات الناجمة من إنشاء وحدة تقييم مستقلة في عام ٢٠١٢ واعتماد سياسة للتقييم في عام ٢٠١٣، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والوطني، وعلى استخدام المعلومات المتجمعة من خلال رصد المشاريع وتقييمها لكي تفيدها البرامج والاستراتيجيات بشكل أفضل. ودعا أيضاً موئل الأمم المتحدة إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر المرتبطة بأعماله في المناطق النائية وباستخدام خبراء استشاريين وأشاد بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠١٣ حيث صار هيئة أكثر كفاءة وفعالية. ودعا بضعة ممثلين، من بينهم شخص تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إلى زيادة الوجود الإقليمي لموئل الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تطوير مستويات بشرية مستدامة تتصف بالإنصاف والاندماج الاجتماعي.

١٤ - وأعرب عدة ممثلين، من بينهم ممثل تكلم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، عن رأي مفاده أن الموئل الثالث سوف يتيح فرصة فريدة لجميع أصحاب المصلحة لتقاسم الدروس المستفادة والخبرات وأفضل الممارسات، ودعا هؤلاء الجهات المانحة إلى الإسهام في الصندوق الاستثماري للموئل الثالث لتعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية.

موجزات مقدمة من رئيس مجلس الإدارة عن الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الخامسة والعشرين "مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية"

١ - في الجلستين العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين يوم الثلاثاء ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أجرى مجلس الإدارة حواراً بشأن الموضوع الخاص للدورة وهو: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية. وتضمن الحوار كلمة رئيسية وجلسة مناقشة في الفترة الصباحية، تلتها جلسة مناقشة وجلسة ختامية في فترة ما بعد الظهر. وتميزت جلسات النقاش بوجود منسق، هو مارك إيدو، وعروض قدمها فريق من المتكلمين، وتعليقات من الحاضرين ثم تعقيبات عليها من المشاركين في النقاش.

٢ - وافتتح الجلسة العامة الخامسة رئيس مجلس الإدارة، يان إلفسكي (سلوفاكيا). ثم ألقى بملاحظات تمهيدية المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، جوان كلوس، الذي أكد أنه، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٥، ومن وجهة نظر موئل الأمم المتحدة، هناك ثورة ما فتئت تنطلق، وهي ثورة رسّخت الروابط بين التحضر والتنمية. وضرب أمثلة بالعديد من الدول التي نفذت بنجاح استراتيجيات التنمية الحضرية نتج عنها حدوث نمو اقتصادي. وأشار إلى أن هناك مصدرين للتنمية الاقتصادية المنبثقة عن التحضر: يستند الأول إلى ارتفاع قيم العقارات وتطوير الأراضي، بينما يتعلق الثاني بارتفاع إنتاجية المدن نظراً لقرمها من عوامل الإنتاج وتزايد حجم الأسواق. وبالتالي فإن إنتاج المزيد من المخرجات تطلب مدخلات ما فتئت تنخفض يوماً بعد يوم، مضيفاً أن المحرك الاقتصادي أصبح أكثر كفاءة. ورغم ذلك فإن هناك حاجة إلى المزيد من الدراسة لإثبات العلاقة السببية بين التحضر وتكوين الثروات. ونوه إلى أن موئل الأمم المتحدة يتابع عن كثب هذه البحوث من أجل تحويلها إلى سياسات ناجحة.

#### ألف - الكلمة الرئيسية

٣ - أدلى بالكلمة الرئيسية السيد أرومار ريفي، مدير المعهد الهندي للمستوطنات البشرية وعضو المجلس القيادي لشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة.

٤ - وقال السيد ريفي في كلمته إنه، في الجانب الإيجابي، هناك أكثر من ٣٥٠ مدينة وحكومة إقليمية، ومنظمة دولية، ومنظمة مجتمع مدني وجامعة أعربت عن تأييدها للهدف ١١ المقترح من أهداف التنمية المستدامة. وحدد السيد ريفي أربعة إنجازات في سياق التحضر المستدام: ظهور عدد من أوجه التآزر على الصعيد العالمي بين الجماعات الحضرية؛ والهدف ١١ المقترح للتنمية المستدامة؛ والاعتراف المتزايد بالصلة بين التحضر والتوطين؛ والمسار المحتمل للموئل الثالث حتى انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه، وأهداف التنمية المستدامة، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. ولفت المتحدث الانتباه أيضاً إلى أن التطورات التي لا تبعث على التفاؤل بنفس القدر المتمثلة في فقدان التوازن والتآزر بين الحضر والريف، وفقدان الإنتاجية الحضرية والعمالة، والولاية المتصدعة فيما يتصل بالبنية التحتية، وعدم كفاية خطة التوطين، في حاجة ماسة إلى العناية. وشدد على أن تحقيق التحضر المستدام يتطلب اهتماماً سياسياً معززاً

بإطار الحوكمة الحضرية الناشئة، وتسريع وتيرة التحضيرات لتنفيذ الهدف ١١ المقترح من أهداف التنمية المستدامة، مع وجود فهم أفضل لآليات التمويل الجديدة وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥ - وفي معرض تشديده على دور المدن كمحركات للنمو والتنمية الشاملة للجميع، استرعى السيد ريفي الانتباه إلى التغيير الهائل الذي طرأ على عدد سكان العالم وحجم اقتصاده منذ عام ١٩٥٠ والتوقعات المستقبلية في هذا الصدد. وأشار إلى أن ما يصاحب ذلك من عوامل خارجية، مثل الفقر، ونمو المستوطنات غير الرسمية، وبالتالي نمو هشاشة السكان، والمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية والتكنولوجيا وتغير المناخ وازدياد إمكانية حدوث القلاقل المدنية، أصبحت، في الاتجاه العام، تتركز في المدن وتطرح تحديات كبيرة يجب معالجتها. ومضى يقول إن التحول الحضري، مع ذلك، ممكن وقد تحقق في عدة مدن. وقال إن تحقيق التوازن بين الحضر والريف أمر بالغ الأهمية، وهو أمر يشكل تحدياً خاصاً في البلدان التي تنخفض فيها نسبة سكان المناطق الحضرية. وانتقل المتحدث إلى مسألة تمويل التنمية الحضرية المستدامة، فأشار إلى أن متطلبات التمويل السنوي لأهداف التنمية المستدامة من بنية تحتية مقترحة وإمدادات مياه وصرف صحي تتراوح بين ٠,٧ تريليون دولار و ١,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتسم التمويل من القطاع الخاص بأهمية قصوى لتلبية أكثر من ٥٠ في المائة من التكاليف الكبيرة المتوقعة. وقال إنه يجب إصلاح الهيكل المالي العالمي من أجل السماح بتحويل الموارد اللازمة إلى المجالات المناسبة.

٦ - وأوجز السيد ريفي الأهداف المتوخاة من تحقيق التحضر المستدام، قائلاً إن الحلول موجودة بالفعل لكل منها، وإن كان ذلك في مواقع مختلفة. وأضاف أنه من الممكن القضاء على الفقر المدقع في المناطق الحضرية، وزيادة الرخاء والحد من التفاوت.

٧ - وقال إنه في فترة الإعداد للموئل الثالث، ينبغي التركيز على ست ضرورات أساسية هي: الإقرار بأن المدن والمناطق تشكل مفتاح النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والنظر إلى الهدف ١١ المقترح من أهداف التنمية المستدامة باعتبار أنه يتيح فرصة لتعزيز الاقتصادات والمجتمعات وسياسات الدول الأعضاء؛ وبناء هيكل جديد لتحقيق اللامركزية في تمويل التنمية؛ والتسليم بدور الحكومات والمجتمعات المحلية؛ والنظر إلى المدن باعتبارها رائدة التنفيذ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإنشاء هيكل عالمي للرصد والتقييم في مجال الجغرافية المكانية. وفي الختام، شدد السيد ريفي على الأهمية البالغة للشراكات الجديدة المبتكرة على الصعيدين العالمي والمحلي، وإيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات، والاستثمار في مجال الإسكان والبنية التحتية وتأمين ظروف السلم الحضري والأمن والسلامة، الأمر الذي تعتمد عليه قدرة التوسع الحضري المستدام على الصمود.

## المناقشات

٨ - رداً على طلب لسماع المزيد عن إدماج الروابط الحضرية الريفية في أهداف التنمية المستدامة المقترحة، أشار السيد ريفي إلى أن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية ويمكن للوضع أن يتفاقم بسبب تغير المناخ في المستقبل. وأكد أنه من المهم أيضاً ضمان المحافظة على جودة الحياة الريفية، مركزاً على الصحة والتعليم وسبل الوصول إلى شبكة الإنترنت، من بين خدمات أخرى. ومع ذلك، من الأهمية بمكان وجود إطار يشتمل على توازن بين الأبعاد الحضرية والريفية، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الحكومات حالياً.

٩ - ورداً على سؤال عن دور المجتمع المدني في إطار الحوكمة الناشئة، قال السيد ريفي إن أهداف التنمية المستدامة المقترحة لم يكن من الممكن وضعها دون إشراك الفاعلين في المجتمع المدني. فبالإضافة إلى المنظمات



والجامعات غير الحكومية، تزداد أهمية الأفراد الذين يعملون معاً في مجموعات صغيرة لمساعدة الفقراء والضعفاء. وأشار إلى أن الإطار الحالي "القائم على القرن العشرين" يجعل من الصعب استيعاب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولكن هذا الوضع يحتاج إلى تغيير. كما أكد على الدور المتنامي لوسائل الإعلام في العمل من أجل التغيير.

١٠ - وفي معرض الإعراب عن اتفاقه مع مشارك أشار إلى أن التفاوت بين المواطنين وفساد الحكومات يمثلان مشكلتين خطيرتين، قال السيد ريفي إنه، إذا لم تدار المدن بصورة ملائمة، فإنها يمكن أن تصبح الأماكن التي تسقط حضارات بأكملها. ومع ذلك، فإن الشباب يرفضون اليوم التفاوت أكثر مما كان يفعله آباؤهم، على نحو ما أظهره الربيع العربي. وقال إن المهمة تكمن في وضع إطار من شأنه أن يسمح بحدوث التغيير.

١١ - ورداً على مشارك أشار إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى مفاوضات بين جماعات من الناس كانت تاريخياً تخشى بعضها بعضاً. قال السيد ريفي إن العالم يتغير بسرعة ويتطلب أطرافاً فاعلة جديدة، مؤكداً أنه من المهم أن يكون العالم مفتوحاً لسماع وجهات نظر جديدة.

١٢ - وأضاف المدير التنفيذي أنه من المهم بالنسبة للحكومات المركزية أن تدرك مدى تأثيرها في السياسات المحلية. فالحكومات المركزية هي التي تقرر السياسات الوطنية في مجال الطاقة والمياه والبنية التحتية والتمويل، الأمر الذي يؤثر على الناس على المستوى المحلي، وهذا يعني أنها بحاجة إلى إدراك ما لها من تأثير على نوعية الحياة المحلية.

## باء - الجلسة ١: دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في وضع الصيغة النهائية لخطة التنموية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصدها وتنفيذها

١٣ - تضمنت قائمة أعضاء حلقة النقاش نائبة الرئيس الفخري لجمعية مخططي الكومنولث السيدة كريستين بلات؛ ونائبة الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، السيدة إميلي سايث؛ ووزير البنية التحتية في رواندا، السيد جيمس موسوني، ومديرة معهد بحوث الإسكان والموئل، السيدة آنا فالو؛ ورئيس شعبة (المياه والتنمية الحضرية والنقل)، في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، فرانز ماري.

### ١ - عروض المشاركين في النقاش

١٤ - قالت السيدة بلات في كلمتها إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التفكير في الكيفية التي يمكن بها للتحضر المستدام تعزيز تعبئة الموارد الوطنية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت أنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف جريئة وشاملة، هناك حاجة لعمليات تنفيذ استراتيجية. وذكرت أنه في الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، الذي عقد في فانكوفر، كندا، في عام ٢٠٠٦، بُعث التخطيط الحضري من جديد، حيث ظهرت إلى حيز الوجود مبادئ وأدوات جديدة لمعالجة التحديات الحضرية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار مجلس إدارة ٣/٢٤ بشأن التخطيط ووضع مبادئ توجيهية دولية للتخطيط الحضري والإقليمي الشامل والمستدام، إلى جانب ورقة الموقف التي أعدت لمؤتمر المخططين الدولي بعنوان "إعادة بعث التخطيط: نموذج حوكمة جديد لإدارة المستوطنات البشرية"، أتاحت الأطر والمبادئ التوجيهية لتنفيذ التحضر المستدام وكان له دور أساسي في تحديد أدوار الجهات المعنية الرئيسية. وتبين من المناقشات في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث والجلسة الافتتاحية للدورة الحالية أن مواقف الحكومات آخذة في التغيير وأن تعبئة أصحاب المصلحة قد بدأت بشكل جدي.

١٥ - وركزت السيدة سايث، في عرضها، على الحاجة لتقاسم أكبر للسلطة ولحوار سياسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن جدول أعمال المؤهل الثاني أبدى رؤية ثاقبة في الطريقة التي نظر بها إلى دور الشركاء - إذ لم يسبق أبداً أن مُنح هذا القدر الكبير من الأهمية لتعزيز العلاقات بين أسرة الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة - لم يتغير الكثير منذ ذلك الحين. وفي معرض تأكيدها على أن للسلطات المحلية دوراً حيوياً في إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قالت إنه ينبغي للحكومات والسلطات المحلية والشركاء في التنمية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، أن يبدأوا العمل معاً على الفور.

١٦ - وأشار السيد موسوني، في العرض الذي قدمه إلى أن التحضر يمكن أن يؤدي إلى التحول والازدهار الاقتصادي المستدام، ويسر الاستثمار ويحقق أقصى تنمية لرأس المال البشري. وهناك العديد من العوامل الضرورية لتحقيق التحضر بما في ذلك الالتزام السياسي. وقد التزمت حكومته بزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وأنشأت لجنة توجيهية بشأن المستوطنات البشرية بغرض إنشاء المدن الآمنة والصامدة التي تدار بصورة جيدة. ومع ذلك، كما سبق أن ذكر رئيس جمهورية رواندا، فإن المسألة لا تتعلق بدرجة كبيرة بمسألة اختيار ما إذا كان ينبغي التحضر بل اختيار كيفية إدارة التحضر. وبعد أن أشار إلى أن حكومة رواندا تتخذ نهجاً استباقياً وطويل الأجل، قال إنها تعمل مع الحكومات والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، والجهات المانحة، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة لوضع استراتيجية للتنمية الحضرية المستدامة مع التركيز على الترويج للنمو الاقتصادي والتقليل إلى أدنى حد ممكن من العناصر الخارجية السلبية. وتشمل الاعتبارات الرئيسية المالية الحضرية، والتخطيط البيئي، وتوفير الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم. وأضاف قائلاً إنه لا يمكن النظر إلى التنمية الحضرية بمعزل عن التنمية الريفية التي هي السبب أيضاً في الحاجة إلى توفير روابط كافية بين المناطق الحضرية والريفية.

١٧ - وقالت السيدة فالو، وهي تركز في عرضها على المسائل الجنسانية في سياق التنمية الحضرية المستدامة، إن النساء والفتيات تركزن إلى حد كبير خارج جدول أعمال المؤهل. وبعد أن شددت على أن هناك حاجة إلى إدراج جميع العناصر الفاعلة الاجتماعية في حوار عن التنمية الحضرية المستدامة، قالت إن لدى النساء معارف هامة يمكنهن تقديمها، كما أنهن عناصر رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى مساهمتهن الحيوية في المجتمع. وعلاوة على ذلك لا يمكن لأي خطة، لكي تكون فعالة، أن تتجاهل نصف سكان العالم. وأضافت قائلة إن الفقر ليس مجرد مسألة تتعلق بالدخل بل تتعلق أيضاً بقضايا أخرى مثل الأمن والحصول على الخدمات العامة اللائقة. وسيظل هناك الكثير من التحديات مثل أن لدى النساء الفقيرات من الأطفال ضعف ما لدى النساء الثرية، وأن الكثير من النساء محصورات في الأعمال المنخفضة الأجر. وأخيراً دعت إلى إنتاج بيانات موزعة حسب نوع الجنس.

١٨ - وقال السيد ماري، في العرض الذي قدمه وتحدث فيه عن دوافع التحضير المستدام، إن ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات والتعليم والحوافز لتشجيع التنمية المستدامة. وينبغي أن يركز مؤهل الأمم المتحدة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأسرها وليس مجرد الهدف ١١ المقترح الخاص بأهداف التنمية المستدامة. وقال، وهو يدعو إلى رصد تنفيذ الأهداف من خلال المؤشرات، إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن تنجح إلا في حالة توفير هياكل وأطر كافية. وشدد أيضاً على أن الحاجة إلى وقف التركيز فقط على الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف. ففي حين أن الهيكل المالي السليم ضروري، فإن الخطوة الأولى تتمثل في مناقشة الأهداف ذاتها.

١٩ - وأضاف المدير التنفيذي أن هناك حاجة لوضع مجموعة جديدة من المؤشرات وأن الحوار دائر الآن مع الحكومات لوضع نظام للرصد يعتمد على الحقائق لكي يمكن أن تستند المناقشات إلى الواقع على الأرض وليس على افتراضات.

## ٢ - المناقشات

٢٠ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، ساد اتفاق عام على أهمية التحضير المستدام القائم على الحوكمة الجيدة، والشمولية والشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة الواسعة، وتحديد الأدوار للجهات الفاعلة الرئيسية، وملكية المواطنين. وجرى التأكيد على أهمية الجهود التعاونية بين كل دوائر الحكومة والشركاء الآخرين مع الترويج للشمولية من خلال تحسين وصول الجميع إلى كافة أنحاء المدن لكي يستفيد كل مواطن.

٢١ - وقال أحد المشاركين إن ثمة حاجة إلى معالجة التنقل وسلامة الطرق، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأطفال وذوي الإعاقات في الهدف ١١ المقترح من أهداف التنمية المستدامة لضمان إقامة المستوطنات البشرية الشاملة. وشدد آخر على أهمية إدراج العدالة الاجتماعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتجنب تطرف القطاعات المهمشة من المجتمع وزيادة الانقسام بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى زيادة الصراع الاجتماعي. وقال آخر إن من الضروري النظر إلى القضايا الحضرية من منظور ثقافي. وجرى التأكيد على أهمية المعلومات والمعارف، والقيادة الملائمة والقوية والإرادة السياسية في التنمية الحضرية المستدامة. وبعد أن أشار إلى الزيادة الرهيبة في الفقر، استرعى الاهتمام إلى ثغرات في مستويات الدخل وعدم المساواة والإهمال في النظم الاقتصادية التي تنطوي على هذا البلاء، وأشار إلى أن استخدام الموارد المحلية بواسطة الحكومات المحلية يمثل عنصراً رئيسياً في مكافحة ذلك.

٢٢ - وقالت إحدى المشاركات إن استبعاد الشباب من العمليات الديمقراطية يمثل عقبة أمام الاستفادة من إمكانياتهم في العمل كعوامل للتغيير الإيجابي. وقالت إن الشباب يجب أن يُمَثَّل بصورة رسمية في هياكل الحوكمة وأنشطة الأمم المتحدة. إن تضمين الشباب يُنظر إليه على أنه ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

٢٣ - ورداً على تعليق عن أن ضعف النساء هو نتيجة للأوضاع التي يعشن فيها وليس نوع جنسهن، وسؤال عن مدى توافر الأدوات الجديدة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين، وعزلتهن الاجتماعية التي تؤثر في كثير من النساء، قالت انا فالو إن النساء في سياق التحضر، يعانين من الضعف لأسباب مختلفة من بينها التشرذم والفقر. ودعت إلى وضع حوافز لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين وتوفير إجراءات إيجابية لزيادة المساواة. كما شددت على الحاجة إلى منح الأصوات للناس الذين يعيشون في المدن وبيوتها، وتوفير الموارد والمعارف والآليات للرقابة والرصد.

٢٤ - ووجه المدير التنفيذي الاهتمام إلى الوضع الخاص الذي يتعرض فيه المشردون داخلياً واللاجئين نتيجة للنزاعات التي تؤثر على استغلال الأراضي، وشدد على أن إعادة توطين المجموعات السكانية المشردة هي ظاهرة يتعين على المخططيين دراستها. وأشار إلى نموذج دارفور التي يسود فيها معدل تحضر أعلى بكثير من ذلك السائد في السودان بأسره. وبسبب ذلك تحدث الآن موجات ضخمة من الهجرة في الشرق الأوسط، بالنظر إلى أن السكان يسعون إلى الفرار من النزاعات. ومن المهم النظر إلى العلاقة بين معسكرات اللاجئين واستدامة المناطق الحضرية المجاورة.

٢٥ - وأشار الوزير من السودان في تعليقه إلى أن الهجرة نتيجةً للجفاف تشكل عاملاً إضافياً دفع الناس في دارفور إلى النزوح إلى المناطق الحضرية. وللاستجابة لهذه التحديات التخطيطية الخاصة يجري وضع خطة إقليمية بمساعدة موئل الأمم المتحدة وبمشاركة الحكومات المحلية والنازحين داخلياً. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية للخطة في تنظيم دورات تدريبية للنازحين داخلياً، مما يساعدهم في الحصول على التكنولوجيا لإنتاج مواد البناء الصديقة للبيئة والمتوافرة محلياً وبأسعار في متناول اليد.

٢٦ - وأكدت السيدة بلات على عدم وجود أي حل بمفرده لتلبية جميع الاحتياجات، إن من الواضح، بناء على الدروس المستفادة، أن من الضروري أن تتسم الاستجابات لتحديات التحضر من القاعدة إلى القمة مع إدراك جميع مجالات الحكومات بصورة كاملة التزاماتها وتوزيع المسؤوليات. وأكدت على الحاجة لتنقيح أهداف التنمية المستدامة المقترحة بأسرها، حيث أن هدف التنمية المستدامة ١١ المقترح لا يمكنه الاستجابة لجميع اهتمامات الحكومات المحلية والتحديات التي تواجه الخطة الحضرية الجديدة. فهذا الهدف لا يعالج، مثلاً، التحديات الحضرية الريفية. وحثت على أن تنظر القضايا المتعلقة بالتمركز، والحاجة إلى إعادة تصميم الآليات المالية الحالية، والضرائب المحلية، وتحسين الوصول إلى الآليات المالية من جانب الحكومات المحلية، ووسائل تعزيز الثقة الائتمانية، والحاجة إلى موارد لتمويل التحديات المباشرة التي تواجه المناطق الحضرية خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢٧ - وعبرت إحدى المشاركات عن رأي مفاده أن التخطيط الحضري يمثل أداة قوية للتنمية المستدامة، ويمكن للحلول الذكية أن تتجنب أنماط التنمية غير الفعالة وغير المستدامة. وينبغي الاعتراف بصورة جيدة بالمدن المستدامة والمستوطنات البشرية في أهداف التنمية المستدامة المقترحة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥- المدن والبلدات والبلديات تمثل مجالات رئيسية لتنفيذ الأهداف المقترحة. وأعربت عن شكرها لموئل الأمم المتحدة في إضفاء الصبغة المحلية على الالتزامات، وأكدت على الحاجة للقيام بأعمال رصد وقياس كافية للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وبعد أن أعربت عن تقديرها لموئل الأمم المتحدة لعمله في مجال المؤشرات، قالت إنه ينبغي بذل هذه الجهود على أساس واسع لاحتواء مختلف الجهات الفاعلة التي تتمتع بخبرات في مجالات مختلفة. وأشارت إلى أن الإبقاء على هذه الأهداف بصورة يمكن إدارتها، يتطلب مؤشرات متعددة مجالات التركيز.

٢٨ - وأشار أحد المشاركين، بعد أن رحب بالأهداف والغايات المقترحة للتنمية المستدامة، إلى الصلة القوية بين المستوطنات البشرية والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية المستدامة بما في ذلك التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة. ويحتاج النمو الاقتصادي إلى شمول اجتماعي واستدامة بيئية. ويضطلع موئل الأمم المتحدة بدور كبير في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وأشاد بجهود البرنامج حتى الآن في هذا المجال. وأضاف إلى أن موئل الأمم المتحدة يمكن أيضاً أن يصبح جهةً فاعلةً رئيسيةً في رصد تنفيذ أهداف ما بعد عام ٢٠١٥ وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء.

٢٩ - وقالت إحدى المشاركات إن عمل موئل الأمم المتحدة بشأن الرقم القياسي لازدهار المدن قد يفيد في سياق ما بعد عام ٢٠١٥. وطلبت توضيحات بشأن العمل الذي نفذ حتى الآن مع الحكومات المحلية والوطنية لدعم نظم الرصد والإبلاغ، وعن الدروس المستفادة في تخطيط نظام للرصد في سياق ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠ - ورداً على سؤال عن التوضيحات بشأن اختيار المدن الثانوية في ٣٠ منطقة في رواندا، قال السيد موسوني إنه تم اختيار ست مدن في رواندا للإسراع بوتيرة التحضر ومن ثم زيادة المستوى الحالي للتمويل. ويتمثل معيار الاختيار في المستوى الحالي للتنمية، وإمكاناتها على النمو بما في ذلك فيما يتعلق بالصناعات والتجارة

والتعليم، والصحة، وفرص العمالة والموقع الجيوغرافي ولا سيما إمكانياتها على التوسع خارجها. وبمجرد استيفاء معايير الاختيار، يتم تفعيل عملية الموافقة، وإنشاء فريق تقني لتقديم المقترحات ومناقشة المسألة في منتدى للحكم المحلي، ويوافق مجلس الوزراء على الاختيار وتبدأ عملية التنفيذ.

٣١ - وقال المدير التنفيذي إنه إضافة إلى العملية الرسمية حيث يمكن للدول الأعضاء أن تتخذ قراراً بشأن إطار المؤشرات، كان موئل الأمم المتحدة يتولى وضع مؤشرات التقنية الخاصة والعمل مع المؤسسات الأكاديمية في التحضير لموئل الأمم المتحدة الثالث لإنتاج أدوات جديدة للقياس. وتولي أحد هذه الأدوات نظر المصروفات بحسب كل ساكن على مستوى السلطات المحلية بحسب البلد، مع بيان وجود فروق كبيرة بين البلدان.

٣٢ - ودعا السيد ماري إلى أن تقيس المؤشرات التقدم المحرز في إنجاز أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة شاملة. وكانت المؤشرات تركز في كثير من الأحيان على القضايا الشديدة التقنية في حين أن ما يهم في الحقيقة هو قياس بعض الجوانب مثل الحد من وطأة الفقر، والحالة الصحية للسكان والحصول على التعليم وفرص العمل. ويعتبر وضع وتوافر البيانات على المستوى المحلي عنصراً رئيسياً في هذا المجال.

### ٣ - ملاحظات ختامية

٣٣ - في الملاحظات الختامية، طالب السيد ريفي بإجراء تغيير ثقافي واجتماعي أساسي بغية تحقيق التحضر المستدام في مواجهة الأعداد الهائلة من البشر على كوكب الأرض. وتعتبر الموارد في غاية الأهمية في هذا الشأن. وقال إنه يجب على أصحاب المصلحة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن يطالبوا بزيادة الموارد المحلية وبناء القدرات ليتسنى لجميع مستويات الحكومة القيام بما يجب؛ فهناك حاجة إلى آليات مالية مبتكرة وهياكل مالية بديلة. ويجب النظر في الطريق إلى مستقبل الموئل الثالث من الناحية السياسية بغية تجنب النتائج غير المجدية للمؤتمر وحدوث زيادة هائلة في أعداد القاطنين في الأحياء الفقيرة الذين يعيشون تحت وطأة الفقر.

### جيم - الجلسة ٢: استكشاف الاستراتيجيات والتحديات والتنهج المتعلقة بالروابط بين الحضر والريف

٣٤ - كان المشاركون في النقاش في هذه الجلسة هم الباحثة الرئيسية والرئيسة المشاركة لفريق المستوطنات البشرية في المعهد الدولي للبيئة والتنمية، سيسيليا تاكولي؛ والأمين الدائم في وزارة الحكم المحلي في أوغندا، باتريك موتابوير؛ وعمدة سيفيريهيسار، تركيا، مصطفى تونك سوير.

٣٥ - وعند افتتاح الجلسة، قال نائب الأمين التنفيذي، وهو يشير إلى الكلمة الرئيسية، إن التنمية الحضرية والريفية وجهان لعملة واحدة. ورغم أن أفريقيا كانت تشهد واحداً من أسرع معدلات التحضر في العالم، ما زال معظم سكانها يعيشون في أطر ريفية. وتشمل نتائج التنمية الريفية الناجحة فوائض إنتاج وهناك حاجة إلى تحسين البنية التحتية للسماح بوجود صناعات صغيرة النطاق لتوفير خدمات لتلك الفوائض. وفي الختام، أدت تلك النتائج جميعها إلى التحضر. وعندما يُنظر للتحضر باعتباره دورة بدلاً من اعتباره منافسة، يمكن أيضاً بنجاح معالجة تحديات هامة مثل الأمن الغذائي وتوفير الرعاية الصحية. ويُعتبر التحضر مُحكَم التخطيط أكبر عامل فعّال عندما توجد روابط قوية بين جميع أنواع المستوطنات البشرية، من المُدن إلى القرى. وعلى النقيض من ذلك، فشلت الحواضر الكبرى أحياناً تحت وطأة نجاحها ومن خلال الافتقار إلى لائحة وتخطيط على المستوى الوطني. وقد حان الوقت للمضي قدماً بأشكال من التخطيط الدولي الذي يمكن أن يعود بفوائد للمجتمعات الحضرية والريفية على السواء.

## ١ - عروض المشاركين في النقاش

٣٦ - قالت السيدة تاكولي في العرض الذي قدمته إن هناك حاجة لفهم أفضل للمناطق الريفية. وقالت إن حدوث تغييرات في وسائل الإنتاج الزراعي، والعمالة في غير المجال الزراعي وأعداد السكان الريفيين الذين يشتركون، بدلاً من أن يُتجوا، موادهم الغذائية، إنما تتيح فرصة وتُعتبر مدعاة للقلق أيضاً. والعامل الرئيسي لتحقيق روابط بين الحضر والريف إنما يكمن في البلدات الصغيرة، في ضوء أن هناك مجموعتين من السكان يتقاطعان مكانياً. فالبلدات الصغيرة تتيح مكاناً يمكن فيه تدعيم حقوق الإنسان لأولئك المقيمين في البلدات الصغيرة وفي الإطارات الريفية. ورغم ذلك، فإن نجاحها يمكن أن يلحق به الضرر إذا لم يتم تعزيز المنتجات الزراعية الخام على سبيل المثال. وتشمل المعلومات الحالية بشأن البلدات الصغيرة مستوطنات يتراوح سكانها ما بين ٢٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠. وتدعو المسألة إلى تقديم مزيد من التفاصيل للتمييز بين أنواع الاستيطان داخل الفئة العريضة، لتحديد احتياجات التنمية لكل نوع ولحشد أنسب مستوى من الحكومة لتلبية تلك الحاجات. وقالت إن الحكومات تواجه عقبات على وجه الخصوص بسبب الافتقار إلى المعلومات بشأن النشاط الاقتصادي في البلدات الصغيرة. وعلى النقيض من ذلك، من الواضح أن الافتقار إلى إيرادات، وموارد تقنية ومساءلة في الإدارات المحلية إنما تُعرقل التقدم نحو الاستدامة البيئية.

٣٧ - وقال السيد موتابوير في بيانه إن السلطات المحلية في أوغندا دأبت تقليدياً على التركيز على توفير الخدمات وعلى التخطيط في قطاع التشييد المحلي. وقال إن التواصلية بين الحضر والريف يمكن أن تتحسن إذا ما أُعطيت اهتماماً أكبر للتخطيط الاقتصادي: وإدخال تحسينات قد تشمل تخفيض الارتحال من الريف إلى الحضر وزيادة في إسهامات المناطق الريفية والبلدات الصغيرة في الرفاه الاقتصادي الوطني. ومن حيث المعرفة والمهارات، قال إن أوغندا تستثمر في تدريب القيادات من أجل السلطات المحلية. وقال إن سياسة البلد بخصوص اللامركزية، مع توفير التمويل الحكومي المركزي الوافي والذي يمكن التنبؤ به والذي يقع في صميم الموضوع، إنما يساعد على بناء الدراية الفنية والكفاءة داخل الإدارات المحلية. فقد ساعد إدخال تحسين على هياكل الإدارة الرشيدة على مستوى القرية والبلدة والبلديات والمدينة في إحداث تخطيط اقتصادي للهياكل ومنع النتائج السيئة للتخضر مثل ظهور أحياء فقيرة. وما زال من الأهمية بمكان التخطيط للبنيات التحتية، وخصوصاً فيما يتعلق بتشبيد الطرق في الأطر الحضرية والريفية، كما حدث في القدرة على قياس واستعراض التقدم. وقال إن التقييمات السنوية حالياً تنظر إلى أداء السلطة المحلية من حيث التخطيط المالي والاعتبار الجنساني والمسائل البيئية.

٣٨ - وقدم السيد تونك سوير بياناً حول مبادرة التعاون الغذائي بين الحضر والريف التي جرى تطويرها في مدينة سيفيريهيسار في منصب رئاسة البلدية الذي يشغله. وقال إن المجموعتين الهامتين في سلسلة إنتاج الأغذية - المستهلكون في الحضر والمنتجون في الريف الذين يستخدمون الأساليب الزراعية التقليدية، وجرى الفصل بينهما مؤخراً بسبب الإنتاج الحديث في الأغذية، بما في ذلك التعديل الوراثي والزراعة الكثيفة الواسعة النطاق. ولإيجاد الرابطة بين المستهلكين في الحضر والمنتجين في الريف من جديد، جرى إنشاء جمعية تعاونية وإنشاء سوق للمنتجين. وسمح لأكشاك البيع بالألأ تباع سوى الأغذية التي أنتجها هؤلاء بأنفسهم، مما يتيح للمستهلكين في الحضر الفرصة لدعم المنتجين المحليين. وبالمقابل جرى إعفاء المنتجين المحليين من الرسوم البلدية على المنتجات التي تباع في السوق. وجرى إنشاء بنك برأسمال أولي محلي لخفض الاعتماد على البذور المعدلة وراثياً من بعيد. وأقيم سوق بالاتصال المباشر عن طريق الإنترنت لتمكين المنتجين من البيع للمستهلكين على نطاق البلد. وشجع المشروع النشاط الزراعي الصغير النطاق القائم على تشكيل جماعات تعاونية، وإنتاج

الأصناف ذات القيمة المضافة مثل المواد المحفوظة والعصائر، وكذلك المنتجات الغذائية الخام، واستخدام البذور المحلية. ومكنت المبادرة السلطات المحلية من ربط الشبكات العالمية بالسلطات المحلية الأخرى وتبادل أفضل الممارسات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٣٩ - ورداً على سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها لموئل الأمم المتحدة أن يدعم المبادرات الأخرى المماثلة الملائمة محلياً، قال المدير التنفيذي إن البرنامج يتوخى مستقبلاً تصبح فيه الروابط بين الحضر والريف أكثر سلاسة. وقد أظهرت التجارب أن هذا يمكن تحقيقه بمحض الصدفة: فالأمر يتطلب وجود سياسات وطنية قوية إلى جانب الموارد والوسائل اللازمة للتنفيذ الفعال. وقال إن السياسات الناجحة من هذا النوع لا تبدو واضحة بذاتها، فهي تتطلب تمويلاً صحيحاً، وإرادة سياسية لاتخاذ القرارات الصعبة والمناقشات القوية على المستوى الوطني. ومن الأهمية بمكان وجود توازن دقيق بين احتياجات التنمية الحضرية والريفية لضمان ألا يتم التضحية بمنافع طرف في سبيل حدوث تقدم في الطرف الآخر.

٤٠ - ولاحظ السيد تاكولي أن سماع صوت المجتمعات المحلية أصبح أصعب، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الأنشطة غير الرسمية الحالية بدلاً من حظرها. وقال إن المعلومات المجمعة في عام ٢٠١٣ تشير إلى أن معظم البلدان كانت تتبع سياسات تُثبِّط الهجرة من الريف إلى الحضر. إضافة إلى ذلك، أدى الدعم المقدم للزراعة التجارية بسبب أعداد سكاني العالم المتزايدة دوماً إلى سياسات غير متناسقة بشأن القطاعات الأخرى من الاقتصاد الريفي.

٤١ - وعندما سُئل المدير التنفيذي عن السبب في عدم وجود مكافئ للهدف ١١ المُتَّرح من أهداف التنمية المستدامة، يركز على الريف، رد قائلاً إن التنمية الريفية والاستثمار في البنية الريفية سيطران تقليدياً على مناقشات التنمية، مع تخصيص موارد قليلة للتحصُّر وإبداء اهتمام قليل بالصفات التحويلية. ومن الأهمية بمكان تصحيح هذا الوضع وتوضيح أن التحصُّر أداة للتنمية تعمل على زيادة الرفاه الاقتصادي الوطني.

## ٢ - المناقشات

٤٢ - في المناقشات التالية، أشار أحد المشاركين إلى أن منظمته أطلقت عدة برامج للتطوير المهني المستمر على مدى السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك أصبح واضحاً أنه ما لم تُظهر الحكومات اهتماماً كافياً بالبحث والتطوير وتساعد في تطوير المحتوى المحلي الذي يمكن أن ينشئ فرصاً للوظائف والعمالة، ستصبح المدن غير قادرة على إحراز النجاح. إضافة إلى ذلك، فإن نقص التخطيط التشاركي على مستوى القاعدة الشعبية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى إخفاق، كما أظهر التدهور السريع في بعض المناطق المتحصِّرة حديثاً، حيث صارت أحياء فقيرة. وفي الموئل الثالث، يحتاج المشاركون إلى التطلُّع إلى قارات العالم والتساؤل عما يعنيه التحصُّر بالفعل. وقال إن منظمته سعت إلى مناشدة المهندسين الشباب عبر بلدانها الأعضاء، بيد أن الرأي السائد كان هو أن الهندسة الأوروبية أو الهندسة الأمريكية هي التي يمكن أن تكون متحصِّرة بحق. ويعني ذلك، في غياب تركيز أكبر على الحلول المحلية، أن قارة مثل أفريقيا ستظل دائماً تسعى للحاق بركب التكنولوجيا.

٤٣ - وبالإشارة إلى المبادرات المحلية قال السيد موتابويري إنه عند تصميم حلول تظهر حاجة إلى تفهُّم الإطار الذي وُضعت من أجله. وفي أوغندا على سبيل المثال، يعيش الناس في مناطق حضرية بيد أن قيمهم الثقافية هي في الغالب ريفية. إن عدم مراعاة هذا الجانب يمكن أن يؤدي إلى حدوث مشاكل. فوجود نهج أكثر اتصافاً بالمحلية يمكن أن يساعد على تخفيف الاحتكاك، على سبيل المثال، في تنفيذ تشريعات والعدالة.

٤٤ - وقال المدير التنفيذي إن الوقت قد حان للتحرك للأمام من فكرة ارتباط حقوق المواطنين بالمكان الذي يعيشون فيه. فهناك في أغلب الحالات قلق بأن كثيراً من الناس قد ينتقلون إلى مدن كبيرة، وكثيراً ما يتغاضون عن حقيقة أن العملية تحدث أيضاً بالعكس، حيث كثير من الناس ينتقلون إلى مراكز حضرية صغيرة أو متوسطة وبالتالي يواصلون الرحلة خارجاً نظراً لأن أشكالاً جديدة من التكنولوجيا فتحت أنواعاً جديدة من الحراك. ولا تزال حماية حقوق المواطنين محلياً على درجة من الأهمية، بيد أن الحماية مطلوبة أيضاً عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وفي بعض البلدان على سبيل المثال، يعتمد إدراج القوائم الانتخابية على وجود عنوان، وهو ما يعني أن سكان الأحياء الفقيرة غير قادرين على ممارسة حقوق المواطنة الخاصة بهم.

٤٥ - وأكد أحد المشاركين على أن مفهوم الروابط الحضرية الريفية يجب تعزيزه من خلال اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. ففي كينيا على سبيل المثال، قرّر الناس تحويل تقديم الخدمات إلى مستوى المقاطعات. وأصبحت المقاطعات مراكز جديدة للتحضر، حيث يتخذ الناس القرارات بشأن المسائل التي تؤثر عليهم. ومن المسائل الرئيسية، كيف يتم تفعيل وتأزر العلاقة بين سلطات المقاطعات والسلطات الوطنية من أجل توفير عنصر إنصاف في تقديم الخدمات.

٤٦ - وقال السيد موتابويري إن نقل الموارد ليس هو نهاية المسألة، فالتحدي الرئيسي هو كيفية تحويل الموارد إلى قدرات من خلال إجراء تخطيط حكيم.

٤٧ - وأثار مشارك آخر المسألة الحرجة الخاصة بمرض الإيدز والمدن. وبينما أوجد التحضر فرصاً، لا تزال الأماكن الحضرية مكاناً للشباب، ولشريحة السكان المترحلين الذين يُعتبرون خصوصاً في حالة من الضعف. وغالباً ما تتأثر المدن بشكل غير متناسب بوباء متلازمة نقص المناعة البشرية وعندما لا يتم تسجيل الناس كمقيمين دائمين، فإنهم غالباً ما يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وفي ذلك السياق أضاف أن المدن سوف تكافح لاحتواء الأمراض الوبائية ما لم تُتخذ إجراءات فعّالة للتصدي للأخطار التي تهدد الصحة العامة.

٤٨ - ورداً على تعليق بشأن وجود مدن أصغر في بعض البلدان المتقدمة النمو، قال المدير التنفيذي إن نموذج التحضر في أوروبا قد تطوّر عبر قرون كثيرة وتميل المدن الصغيرة حالياً إلى أن توجد في أغنى البلدان. وهذا يحدث لأن الناس في البلدان الغنية جداً يمكن أن يتحملوا العودة إلى بلدات أصغر ويدفعوا تكلفة الحصول على الخدمات الحديثة التي يطلبونها، وغالباً ليس هذا هو الحال في البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض. وقال إن أسلوب الحياة في بعض المدن الأوروبية مع ذلك، ليس مستداماً لأن إسهامها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالية جداً. ويحتاج نموذج التحضر إلى مراجعته في بعض بقاع من العالم، في حين أن التحضر في البلدان النامية يعتبر أساسياً لأن المدن هي الأماكن التي ظهرت فيها الخدمات المتقدمة. وأوضح أيضاً أن معظم البلدان الأوروبية المتقدمة النمو بدرجة عالية كان يتحتم عليها من قبل أن تتحمل الظروف الحضرية الفقيرة.

٤٩ - وأعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أن مقرري سياسات موئل الأمم المتحدة يفعلون خيراً إذا ما وضعوا في الاعتبار أن التحضر، رغم أنه حتمي على الأرجح، ينبغي ألا يكون على حساب البيئة الريفية.



## دال - الجلسة ٣: أولويات لتطبيق نهج الروابط الحضرية الريفية

٥٠ - يتكون فريق النقاش لهذه الجلسة من جان كلاود وزير الإسكان والتنمية الحضرية في الكاميرون، مبوبينشو؛ ودافيندر لامبا؛ وإيفان توروك المدير التنفيذي لمعهد البيئة والرئيس السابق للائتلاف الدولي للموئل، المدير التنفيذي لوحدة الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بمجلس بحوث العلوم الإنسانية.

### ١ - عروض المشاركين النقاش

٥١ - أشار السيد مبوبينشو، في عرضه، إلى أن تطوير المدن يعتمد على تطوير المناطق الريفية، وبخاصة في البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٤، أولى بلده التخطيط الحضري أولوية عالية ومنح العمُد أدواراً قيادية في استنباط خطط للمدن الصغيرة والكبيرة معاً. وتضم الكاميرون ٣٦٠ كميوناً، وبمساعدة شركائها الدوليين في التنمية، تمكنت من وضع خطط إنمائية لتلك الكميونات واستحداث هياكل وطنية لدعمها في مجالات من قبيل الأراضي والإسكان وتنفيذ المشروعات. وتلقت الحكومة الدعم أيضاً من موئل الأمم المتحدة في جهودها لتنمية المدن وإعادة تحديثها وإعادة هيكلتها، وفي تدريب العمُد، وإجراء المشاورات العامة في مجال التخطيط، وجعل المدن أكثر أماناً والعمل في اتجاه القضاء على ظاهرة الأحياء الفقيرة.

٥٢ - وقال إن الدعم الذي قدمه موئل الأمم المتحدة والوكالات الأخرى مكن الكاميرون من وضع برامج تهدف إلى تحقيق تنمية أكثر توازناً بين المناطق الحضرية والريفية، ومن المهم أن يواصل موئل الأمم المتحدة دعمه للمجتمعات المحلية والحكومات المحلية في سعيها لوضع سياسات واستراتيجيات حضرية وريفية وخطط تنمية إقليمية مستدامة. ويمكن الحصول على الموارد المالية المطلوبة لتنفيذها من خلال مخططات تراخيص الإسكان والبنيات التحتية المحلية، ومن خلال شركاء التنمية الدوليين، الذين يساعدون، من خلال توفير ذلك الدعم، في تثبيت الهجرة الواسعة النطاق إلى البلدان المتقدمة.

٥٣ - وشدد السيد لامبا، في العرض الذي قدمه، على أنه للمساهمة في تأمين احترام حقوق الإنسان في كامل سلسلة المستوطنات المتصلة، من الضروري لموئل الأمم المتحدة ولشركائه وضع خطة عمل واستراتيجية للمشاركة بفعالية في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف ١١ المقترح من أهداف التنمية المستدامة، في سياق السلسلة الحضرية الريفية المتصلة. وينبغي أن تسترشد هذه المشاركة بمبادئ أخلاقية من قبيل العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني والمشاركة في العمل الإنساني والأمن البيئي والاستدامة. وأضاف أن مجموعتي القضايا المذكورتين الأخيرتين لم تخضعاً للدراسة الكافية في سياق مناقشات جدول الأعمال الحضري حتى هذا التاريخ. وأشار أيضاً إلى ضرورة أن تدخل الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في الحوار بشأن خطة العمل والاستراتيجية المقترحتين قبل انعقاد الدورة الثامنة للمنتدى الحضري العالمي وأثناءها.

٥٤ - وتعليقاً على العرض الذي قُدم، قال المدير التنفيذي إن إطار جدول الأعمال الحضري الجديد يصاغ حول مساهمة التحضر في الأهداف الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة والتصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ وتعزيز جدول الأعمال الاجتماعي للأمم المتحدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان.

٥٥ - ناقش السيد تروك، في العرض الذي قدمه، دور السياسات الوطنية في تأطير الجهود حول جدول الأعمال الحضري الريفي، مشيراً إلى أن الحدود السياسية التي تحدد المناطق الريفية والحضرية لم تكن في الحقيقة واضحة، وأن ذلك الواقع يتطلب ترتيبات حوكمة مرنة تعترف بالاعتماد المتبادل بين مختلف أنواع المستوطنات

وبالترايط القائم بينها. فالسياسات الحضرية الوطنية لها دور حاسم في جدول الأعمال الحضري الريفي، وهو مستمد من قدرتها على أن تعكس لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص، الأهمية المركزية للتحضر في جدول أعمال التنمية؛ وفي تشجيع قيام تنسيق أفضل فيما بين المستويات الحكومية التي تتعامل مع قضايا مثل الإسكان والنقل والبنية التحتية لتساعد بذلك في إنشاء مستوطنات وظيفية؛ ولتزويد المناطق المحلية والإقليمية بالأدوات القانونية والتخطيطية التي تمكنها من إدارة التحضر بفعالية أكبر؛ لتتعلق بذلك بعيداً عن الانغلاق الإداري والحدود الإقليمية الضيقة.

٥٦ - وقال إن جدول الأعمال الحضري الريفي لا يستتبع معاملة جميع الأماكن كما لو كانت متساوية وإنما يعترف بالاختلافات الوظيفية بين المناطق المختلفة في عمليات التخطيط وتخصيص الموارد. فالمدن الكبيرة توفر فرصاً اقتصادية هامة، فيما تكون المدن الصغيرة والبلدات أقل تكلفة وأقل ازدحاماً، ويمكن أن تؤدي دوراً في النمو الاقتصادي، إذا توفرت فيها البنيات التحتية الكافية. أما المناطق الريفية فهي تتيح فرصاً كبرى في قطاعات إضافة إلى الزراعة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وبخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والسياحة.

## ٢ - المناقشات

٥٧ - أشار أحد المشاركين، في النقاش الذي أعقب ذلك، إلى الحاجة إلى التصدي لفكرة وسم ما هو ريفي بالسلبية وما هو حضري بالإيجابية، مؤكداً أنه في أغلب الأحيان، العكس هو الصحيح، علماً بأن المناطق الحضرية لم تتسبب في خلق آثار سلبية على التحضر مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالة الغابات والأحياء الفقيرة. وأشار مشارك آخر إلى وجود حاجة إلى التحول النموذجي بالانتقال بعيداً عن التضاد بين الحضري والريفي واعتماد سياسات وهياكل حوكمة منسقة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين المناطق الحضرية والريفية والروابط القائمة بينها.

٥٨ - وأعرب السيد امبونتشو عن تأييده لفكرة استصواب عدم خلق تعارض بين المناطق الحضرية والريفية، مشيراً إلى أن أحد أولى الإصلاحات التي أجراها بلده كان القضاء على تصنيف بعض الكميونات بأنها ريفية. ومن المهم عدم إهمال المناطق الريفية وتوفير الإسكان والنقل والانتقال لسكان المناطق الريفية والحضرية وتوفير فرص العمل للسكان بأماكن قريبة من أماكن سكنهم.

٥٩ - وقال السيد لامبا إن خلق تراتب هرمي بين الحضري والريفي لم يعد مفيداً في تحقيق التغيير الإيجابي، مشيراً إلى أن المطلوب، بدلاً عن ذلك، هو وضع أهداف ومبادئ واضحة ودراسة متعمقة لمختلف جوانب السلسلة الحضرية الريفية المتصلة، بما في ذلك الجوانب الإيكولوجية، والتكنولوجية، والبيئية الاصطناعية، والسياسية، والديموغرافية، والاقتصادية، والثقافية، التي يمكن أن يتم على أساسها التشخيص وتحديد الحلول.

٦٠ - عرض أحد المشاركين، على سبيل الاقتسام، تجربة بلده، الذي تعاني فيه الحكومات الريفية صعوبات في توفير الخدمات الأساسية لسكان الريف نتيجة لتناقص العائدات الضريبية نتيجة لتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة وتساءل إن كانت هنالك أمثلة مشابهة موجودة في أماكن أخرى.

٦١ - وأجاب السيد توروق بأن جنوب أفريقيا، وإن كان لأسباب أخرى، أنشأت بلديات متروبولية واسعة في سعي منها لإدارة التوترات بين المناطق الحضرية والريفية في كيان واحد. وقد أدى هذا النهج إلى خلق فرص لاقتسام موارد المدينة وقدرة مجالس المدن مع المناطق الريفية وأدى إلى توصيل الخدمات الأساسية بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة إلى المناطق الريفية النائية، واستتبع أيضاً نشوء مخاطر مثل المخاطر السياسية المرتبطة بتشتيت الإيرادات الأساسية للمدينة عبر منطقة واسعة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تقويض ازدهار المدن

الأساسية وبنياتها التحتية، وخطر إرسال إشارة إلى الحكومة المركزية بأن الكيان الجديد يتمتع بقاعدة ضريبية ضخمة وأنه لم يعد يحتاج إلى التحويلات الوطنية.

٦٢ - قال المدير التنفيذي إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اعتمدت تشريعات مبتكرة عام ١٩٧٩ تحدد البلديات على أساس سكانها بدلاً من مساحتها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات هامة في هياكل السلطات المحلية، بما في ذلك تخفيض كبير في عددها. بيد أن مسائل الأراضي هي مسائل سياسية حساسة للغاية مما يعني أنها من الأرجح أن تحل في سياق عمليات سياسية وطنية بغض النظر عن أي حلول تقنية يمكن استنباطها في سياق ما يدور حالياً من حوار بشأن الروابط الحضرية الريفية.

٦٣ - ورداً على سؤال يتعلق بقدرة المدن على مواكبة تدفقات الهجرة، قال أحد أعضاء فريق النقاش إنه من المهم التمييز بين أولئك الذين يهاجرون باختيارهم وأولئك الذين أجبروا على الهجرة نتيجة لنزاع أو كوارث طبيعية فالنوع الأخير هذا من الهجرة ينبغي عدم تشجيعه نظراً للصعوبة التي تواجهه أي مدينة أو بلد في استيعاب هذه الهجرة الواسعة النطاق وأشار عضو آخر في فريق النقاش إلى أن مبادئ القانون الإنساني الدولي تنطبق في حالات الهجرة القسرية والتي من المتوقع أن تزداد.

٦٤ - قال المدير التنفيذي إن هناك حاجة للدفاع عن حرية الناس في الانتقال إلى المدن، مشيراً إلى أن المدن، تاريخياً، ظلت أماكن تقصدها الهجرات.

## هاء - الجلسة الختامية

٦٥ - قدمت السيدة بلات ملخصاً للمجالات الرئيسية الستة التي جرت مناقشتها، وأبرزت مجالات الالتقاء الرئيسية ووصفت الطرق الممكنة للمضي قدماً. والمجالات الرئيسية الستة هي: (أ) التآزر والتوازن: يجب عدم الفصل بين المناطق الحضرية والريفية لضمان الانتقال السلس والشراكات القوية؛ (ب) العدالة الاجتماعية: هناك حاجة لتشجيع حشد المواطنين ومشاركتهم، وتمكين الشباب، والشراكات، والتماسك الاجتماعي، والهجرة، واستيعاب الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشردين، لضمان تطبيق نهج قائمة على تلبية احتياجات الناس، والسلام والأمن، وحلول شاملة وعمليات تشاركية؛ (ج) الحكومة الوطنية: هناك حاجة لتشجيع تقاسم السلطة، واللامركزية، والالتزام، والحوار، وتطوير السياسات الحضرية الوطنية، والحوارات السياسية، والتخطيط الاقتصادي، ونقل الموارد، وترتيبات حوكمة جديدة، والتفكير الجيد، والتحول النمطي، والتعاون والتكامل الرأسي؛ (د) الحكومات المحلية: تكتسب المدن أهمية رئيسية في تنفيذ السياسات العامة والاستراتيجيات التي وُضعت من أجل ضمان ملاءمة الحوكمة للغرض منها - فالحكومات المحلية التي تتمتع بموارد جيدة هي حكومات شريكة للحكومات الوطنية والمجتمع المدني؛ (هـ) التمويل: يمثل التمويل الحضري أداة بالغة الأهمية للتنمية من أجل تعزيز الفوائد الاقتصادية للتحضر، لكنه يحتاج إلى تمويل إضافي لكي يعطي نتائج على المستوى المحلي مع إيلاء المزيد من الاعتبار للتمويل المحلي؛ (هـ) التنفيذ: هناك حاجة لتحسين بناء القدرات والرصد والتقييم وتطوير مؤشرات جديدة ومؤسسات جديدة وشراكات جديدة. وهناك أيضاً حاجة لتعزيز فهم دور البلديات الصغيرة والمناطق الريفية في تعزيز التحضر المستدام. وختمت حديثها باقتباس ما قاله المتحدث الرئيسي، السيد ريفي: "هذا يمثل الطريق للسير قدماً بالنسبة لنا جميعاً؛ فمن خلال تقاسم السلطة نصبح أقوى وليس أضعف".

## المرفق الخامس

## تقرير اللجنة الجامعة

## أولاً - مقدمة

- ١ - وافق مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى بعد ظهر يوم الجمعة، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على إنشاء لجنة جامعة للنظر في البنود ٥ و٧ و٨ من جدول الأعمال.
- ٢ - وترأس اللجنة الجامعة نبي لانتي يفانديريوي (غانا)، أحد نواب الرئيس الثلاثة لمجلس الإدارة.

## ثانياً - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق (البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٣ - تناولت اللجنة هذا البند في جلستها الأولى بعد ظهر يوم الجمعة، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعند تنظيم عملها، وافقت على إسناد النظر في مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة HSP/GC/25/3/Add.1 إلى لجنة الصياغة التي أنشأها مجلس الإدارة.
- ٤ - ووافقت اللجنة أيضاً على أن تتناول القضايا الناشئة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال بالترتيب التالي: عمل لجنة الممثلين الدائمين أثناء الفترة بين الدورات (HSP/GC/25/3 و Add.2)؛ وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (HSP/GC/25/2)؛ واستعراض هيكل حوكمة موئل الأمم المتحدة (HSP/GC/25/2/Add.1)؛ والدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي (HSP/GC/25/2/Add.2)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) (HSP/GC/25/2/Add.3)؛ وتقرير مرحلي مشترك مقدم من المدير التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة (HSP/GC/25/2/Add.4)؛ والتعاون مع الوكالات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء جدول أعمال الموئل الآخريين (HSP/GC/25/2/Add.5)؛ ومشروع المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي (HSP/GC/25/2/Add.6).

## ألف - أعمال لجنة الممثلين الدائمين خلال الفترة بين الدورات

- ٥ - أحاطت اللجنة علماً بعمل لجنة الممثلين الدائمين خلال الفترة بين الدورات، على النحو الوارد في الوثيقتين HSP/GC/25/3، Add.1 و Add.2.

## باء - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

- ٦ - لخصت نائبة المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، عائشة كيراجو قيصرية، الإجراء الذي اتخذته موئل الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين، كما وردت في تقرير المدير التنفيذي (HSP/GC/25/2).
- ٧ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## جيم - استعراض هيكل حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٨ - أشارت نائبة المدير التنفيذي، في معرض تقديمها لتقرير المدير التنفيذي عن استعراض هيكل حوكمة موئل الأمم المتحدة (HSP/GC/24/2/Add.1)، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح الحوكمة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة. وبعد ذلك شجعت الجمعية العامة، من خلال القرار ٢٣٩/٦٨، لجنة الممثلين الدائمين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية السير قدماً في استعراض هيكل الحوكمة. وبناءً على ذلك، تم تيسير المناقشات في عام ٢٠١٤ بواسطة رئيس اللجنة والممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا. وأوصت نائبة المدير التنفيذي بأن يتشاور هذان الممثلان مع مكتب مجلس الإدارة للاتفاق على طريقة للسير قدماً أثناء الدورة الحالية.

٩ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أعرب أحد الممثلين، بعد أن أشار إلى أنه قد استثمرت موارد كبيرة في المناقشات بشأن استعراض الحوكمة، عن الأمل في بذل جهود متجددة، وأن تؤخذ جميع الحلول في الاعتبار، نظراً لأن الإصلاح الناجح يمكن أن يؤدي إلى موئل للأمم المتحدة أكثر فعالية.

١٠ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## دال - الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي

١١ - أعربت نائبة المدير التنفيذي، في معرض تقديم تقرير المدير التنفيذي (HSP/GC/24/2/Add.2)، عن الشكر لحكومة كولومبيا ومدينة ميدلين لاستضافة الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي. وتضمنت النواتج الرئيسية للمنتدى مساهمات قدمت للعملية التحضيرية للموئل الثالث وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب القضايا الرئيسية الثلاث التي حددت في تعاون ميدلين بشأن المرونة الحضرية: التزام بالعدالة كأساس للتنمية الحضرية المستدامة، واستخدام التحضر كفرصة للنهوض بالتنمية المستدامة، والحاجة إلى وضع جدول أعمال حضري جديد.

١٢ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك هنا أحد الممثلين حكومة كولومبيا ومدينة ميدلين وأعرب عن الأمل في أن تجد نتائج المنتدى مكاناً لها في عمل موئل الأمم المتحدة وتحديد خطة حضرية جديدة.

١٣ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## هاء - مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

١٤ - أوضحت نائبة المدير التنفيذي التقدم المحرز في التحضير للموئل الثالث (انظر الوثيقة HSP/GC/24/2/Add.3)، مشيرة إلى أن الجمعية العامة قد قدمت إطاراً لتحقيق أهداف المؤتمر، وأنه قد تم وضع خارطة طريق للمعارف، والسياسات، والمشاركة، والعمليات على جميع المستويات. وأضافت أن اللجنة التحضيرية قد اجتمعت مرتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقبل الدورة الحالية مباشرة.

١٥ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، قال ممثلان إنهما توقعوا أن تكون الوثائق، مثل النظام الداخلي وجدول الأعمال، قد اقترنت من الاستكمال مع نهاية الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وأعربا عن الأمل في الإسراع بالأعمال التحضيرية، وأن يتم شغل وظائف أمانة المؤتمر وتعزيز أمانة المؤتمر، وزيادة المساهمات الطوعية للصندوق الاستئماني، وتمكين البلدان النامية من استخدام تمويل من الصندوق الاستئماني لحضور المؤتمر. وأوصيا بأنه ينبغي للأمانة أن تُدرج في عملها التحضيري مشروع قرار قدمه العراق بشأن لجان التنفيذ الإقليمية للموئل

الثالث. وأعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لتعزيز أمانة المؤتمر والاستعانة بالخبرات القائمة داخل المنظمة لتحسين الأعمال التحضيرية بالنظر إلى أن المعوقات ذات طبيعة مالية ولا تتعلق بالخبرات.

١٦ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## واو - تقرير مرحلي مشترك مقدم من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٧ - استرعت نائبة المدير التنفيذي الاهتمام إلى التقرير المرحلي المشترك المقدم من المدير التنفيذي لكل من برنامج الأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة (HSP/GC/25/2/Add.4)، والذي يقدم لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية، والتقدم المحرز على مدى فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤ لتعزيز التعاون بين البرنامجين.

١٨ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى عدد من الممثلين على الأمانة لتعاونها القوي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وطالب ممثل آخر بتعزيز مثل هذا التعاون، وتقاسم المعارف والدراية الفنية على نطاق واسع بين البلدان.

١٩ - قال أحد الممثلين إن الموقع المشترك للبرنامجين مفيد للسعي إلى تحقيق أوجه التآزر والأهداف المشتركة. ومع ملاحظة التقارب بين الولايتين من حيث العمل المعياري، سأل الممثل هل اضطلع موئل الأمم المتحدة بعمل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التشييد والبناء المستدامين، وهو إحدى مجالات تركيز إطار السنوات العشر بشأن الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج. وأعرب عن أمله في أن يدعم البرنامجان بنشاط تنفيذ إطار السنوات العشر بوسائل تشمل تعزيز التشييد المستدام، وتحسين إدماج الإطار في السياسات الوطنية على نحو ييسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والتنسيق مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وتحديد أشكال تكنولوجيات جديدة، وتعزيز تبادل الخبرات التقنية من أجل إحداث تغيير في أساليب الحياة على الصعيد العالمي، وهو الهدف النهائي للفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أن العمل التعاوني لموئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يهدف إلى تعزيز عمليات البناء والإنشاء المستدامة في جميع البلدان، وليس فقط في البلدان النامية.

٢٠ - ولاحظت ممثلة أخرى أن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة هو عامل رئيسي من عوامل تجنب ازدواجية الجهود، لا سيما على الصعيد القطري. واستوضحت بشأن إنهاء خدمات مديري برامج موئل الأمم المتحدة على الصعيد القطري الذين أدوا دوراً هاماً في تنسيق الأنشطة التعاونية، بما في ذلك التنسيق مع الوزارات المحلية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٢١ - وأشارت إحدى الممثلات إلى أن الأنشطة المشتركة بين البرنامجين، بوسائل من بينها الشراكة بشأن المدن الأكثر خضرة، عززت من كفاءة الموارد، واثاحت فهماً أفضل لآثار هذه الأنشطة على استدامة المدن. وحثت موئل الأمم المتحدة على العمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات في مجالات تشمل الإصلاحات المؤسسية والإصلاح الزراعي، والقطاع المصري، وإقامة الشراكات، وتشجيع التنمية عالية الكثافة والرأسية. وينبغي أن يعزز موئل الأمم المتحدة بناء القدرات في مجال التخطيط الحضري لتجنب استخدام وسائل النقل غير المستدامة، والعمل بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة في الحكومات الوطنية لوضع إطار طويل الأجل لتنظيم النقل الحضري يفضي إلى إنشاء روابط نقل محسنة بين المدن والأرياف لاستغلال القوة التحويلية للتوسع الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ووجهت الانتباه إلى إطار عمل النقل المستدام الذي تم اعتماده في المؤتمر الأول

للوزراء والخبراء المعني بمنتدى النقل المستدام في أفريقيا، داعية إلى تنفيذ هذا الإطار بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

٢٢ - وسأل ممثل آخر هل هناك أية أنشطة مشتركة تخص الاحتياجات من الطاقة للطهي أو التدفئة في البلدان النامية والاحتياجات الخاصة بفقراء الحضر.

٢٣ - ورداً على التعليقات التي قُدمت، أشارت نائبة المدير التنفيذي إلى أن تمويل وظائف مديري برامج الموئل قد توقف في بعض البلدان بسبب الافتقار إلى الموارد في صندوق الأغراض العامة للمؤسسة. وناشدت الدول الأعضاء تقديم المساهمات، أو زيادة مساهماتها في الصندوق. واعترافاً بأهمية التوسع الحضري، قام عدد من البلدان بتمويل وظائف هؤلاء المديرين المقيمين فيها، بينما تم تمويل وظائف مديريين آخرين عن طريق برامج ومشاريع العمل.

٢٤ - وقدم أحد ممثلي الأمانة استعراضاً عاماً لبرنامج بشأن تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني في شرق أفريقيا تم وضعه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والهدف الرئيسي للبرنامج هو تعميم الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني، واستعراض قوانين البناء لإدماج تدابير الطاقة والكفاءة في استخدام الموارد، وإنشاء "الرهونات الخضراء". وكانت إحدى نتائج البرنامج في كينيا استحداث الاستخدام الإلزامي لنظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية في أي مبنى يستهلك أكثر من ٢٠٠ لتر من المياه الساخنة في اليوم. ووجه أحد ممثلي الأمانة الانتباه إلى عدد من الأنشطة المشتركة تشمل الأنشطة بشأن النقل المستدام على نطاق شبكات النقل السريع، فضلاً عن برنامج مشترك بشأن التكيف على تغير المناخ في المدن.

٢٥ - وأكد أحد ممثلي الأمانة أن موئل الأمم المتحدة ظل يعمل مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بهدف تعزيز إمكانية حصول جميع الفقراء في المناطق الحضرية على الطاقة عن طريق وسائل تشمل الدعوة إلى استنباط أشكالاً من التكنولوجيا الزهيدة التكلفة مثل مواقد الطهي المحسنة. وفي هذا الشأن، جرى تدريب أكثر من ١٨٠ شاباً على صنع المواقد المحسنة، ويعتزم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أن يقدم الأموال الأساسية للشباب الذين تم تدريبهم لإنشاء شركاتهم الخضراء ولتمكينهم من صنع المواقد المحسنة. وتم استخدام الإضاءة الشمسية الزهيدة التكلفة داخل منازل حوالي ٤٠٠٠ أسرة معيشية في المستوطنات غير النظامية لإبراز أفضل الممارسات. وشدد على أن تصميم المباني بطريقة مستدامة يطبق على جميع الأسر المعيشية، ولا يقتصر تطبيقه على الأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط وذات الدخل العالي فقط. ونشر موئل الأمم المتحدة دليلاً عن تصميم المباني بطريقة مستدامة يعود بالفائدة على كل القطاعات، كما يهدف الموئل إلى العمل مع الجامعات لتنقيح المقررات الدراسية لتندرج فيها جوانب الإسكان المستدام.

٢٦ - ووجه ممثل آخر للانتباه إلى المنشور الذي صدر مؤخراً بعنوان الأنشطة في مجال المباني الخضراء للإسكان الاجتماعي الذي كان الحصيلة الرئيسية للتعاون بين شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبداية الوشيكة في هذا الدورة لبرنامج بشأن التشييد والبناء المستدامين في إطار السنوات العشر للبرامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة فنلندا.

٢٧ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

زاي - التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج المنظومة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢٨ - ووجهت نائبة المدير التنفيذي الانتباه إلى تقرير المدير التنفيذي (HSP/GC/25/2/Add.5) الذي تم فيه استعراض التقدم المحرز في التعاون بين موئل الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٩ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، طلب أحد الممثلين المزيد من المعلومات عن شراكة موئل الأمم المتحدة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإمكانية إعداد تقرير خاص عن أخذ حقوق المدينة في الاعتبار في صياغة جدول أعمال المناطق الحضرية الجديد. وشدد على أهمية اعتماد النهج القائم على الحقوق إزاء جدول أعمال المناطق الحضرية الجديد بالاستفادة من العمل السابق الذي أجراه موئل الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٣٠ - وأشارت ممثلة أخرى إلى أن موئل الأمم المتحدة لا يُدرك له تواجد بما فيه الكفاية على أرض الواقع في البلدان؛ وأن التعاون مع هيئات الأمم المتحدة التي توجد على المستوى الوطني يمكن أن يساعد في معالجة هذا الوضع. وطلبت الممثلة توضيحاً بشأن الأنشطة المشتركة حول المياه، مُشيرةً إلى أن برنامج المياه الذي يُشرع في تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة قد أُدرج، من بين أمور أخرى، في برنامج الخدمات الأساسية، مما حقق خفضاً في التمويل للمياه.

٣١ - ووجهت نائبة المدير التنفيذي الانتباه إلى الأدوات والمنتجات المتحققة في إطار الشبكة العالمية لأدوات إدارة الأراضي التي مكنت الدول الأعضاء من تحديد موقع الأراضي والتعرف عليها حتى في الأحياء الفقيرة المكتظة أو في مجالات الاستخدام المختلط للأراضي. وأشارت إلى أن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد أشاد بهذا العمل، وأنه تم النظر في هذه الأعمال في سياق صياغة أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن موئل الأمم المتحدة جزء من فريق الأمم المتحدة المعني بضمان تطبيق سيادة القانون في تعزيز التنمية المستدامة، وتحديدًا فيما يتعلق بالحقوق في الأرض والملكية. وقالت إن وثائق البرنامج القطري لموئل الأمم المتحدة يجري تعزيزها من أجل زيادة فهم احتياجات البلاد في ضوء التقييم الأخير لموئل الأمم المتحدة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٢ - وقال ممثل عن الأمانة إنه قد وُضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن تعميم الحق في المدينة، واتباع نهج قائم على الحقوق للموئل الثالث وأنه سوف يُقدّم إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة للنظر فيه. وأشار إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية تم بالفعل تعميمه داخل موئل الأمم المتحدة على أن يحال بعد وقت وجيز إلى مجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٣ - وقال ممثل عن الأمانة إن الصندوق الاستئماني للمياه والتصحيح تم تحويله إلى الصندوق الاستئماني للخدمات الحضرية الأساسية، الذي يُغطي جميع الإنجازات المتوقعة تحقيقها في مجال التركيز رقم ٤ من برنامج العمل. وأشار إلى أن وضع المساهمات المالية كان مستقرًا مع التنوع في قاعدة المنح من خلال إدراج المساهمات الواردة من بنوك التنمية، بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي. ولفت الانتباه إلى مشاريع جديدة في مجال المياه والصرف الصحي مُقرر تنفيذها في ملاوي وغانا بتمويل من حكومة كندا، مُشيراً إلى أن مسألة المياه والتصحيح لاتزال مجال التركيز الرئيسي للصندوق الاستئماني، رغم تغيير مُسماه.

٣٤ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.



## حاء - مشروع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي

٣٥ - وجهت نائبة المدير التنفيذي الانتباه إلى تقرير المدير التنفيذي عن مشروع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي (HSP/GC/25/2/Add.6)، مؤكدةً على أن مشروع المبادئ التوجيهية وُضع بدعم من فريق يتصف بالتوازن الجغرافي من خبراء رشحتهم حكومات وطنية وهيئات تابعة للأمم المتحدة وسلطات محلية وشركاء في التنمية ورابطات للمخططين والباحثين ومؤسسات أكاديمية، وتم إنشاء هذا الفريق بدعم من حكومتي فرنسا واليابان.

٣٦ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، أثنى العديد من الممثلين على عمل موئل الأمم المتحدة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية وأعربوا عن أملهم في اعتمادها عن طريق اصدار قرار في الدورة الحالية. وتحدث العديد من الممثلين عن أهمية موازنة المبادئ التوجيهية لتتوافق مع الظروف الوطنية. وأعرب أحدهم عن أمله في أن تُطبق المبادئ التوجيهية على نطاق واسع نظراً لأنها أضافت قيمة كبيرة لعمل موئل الأمم المتحدة.

٣٧ - وسأل أحد الممثلين عن ما إذا كان مشروع المبادئ التوجيهية قد عُمم رسمياً على الدول الأعضاء والحكومات الأخرى للتعليق عليها وما إذا كان هناك مشروع قرار في هذا الشأن معروض على مجلس الإدارة. وقال ممثل آخر إن مشروع المبادئ التوجيهية ينبغي مشاركته على نطاق واسع مع الدول الأعضاء حتى يمكن تقديم التعليقات بشأن نُهج التخطيط، بما في ذلك تلك التعليقات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - وأعرب أحد الممثلين عن تقديره لأعمال فريق الخبراء، مُعترفاً بما بُذل فيها من جهد كبير ومدى تعقيد تكييف المبادئ التوجيهية مع مختلف الحالات. وطلب إلى البلدان النامية أن تنظر فيما إذا كانت ظروفها تُلي على نحو كاف في الصكوك المقترحة، مُشيراً إلى أن الصكوك التي تتوقع النمو على نفس مستوى أهمية الصكوك التفاعلية مثل اللوائح. وقال إن دور المجتمع المدني لم يُوضَّح بما فيه الكفاية في المبادئ التوجيهية، وأنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على العلاقة بين الحضر والريف من حيث الطاقة والمياه والأمن الغذائي. وأشار أيضاً إلى أن المناطق الحضرية والأشكال المكانية جديدة تستحق المزيد من الاهتمام.

٣٩ - وقال ممثل عن الأمانة إن لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة نظرت في مشروع المبادئ التوجيهية في اجتماع اللجنة الفرعية في نهاية كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، وأدرجت تعليقات الأعضاء في المشروع النهائي، الذي عُمم على الدول الأعضاء وأُتيح الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لمجلس الإدارة. هذا، وأدرج النص الذي يشير إلى المبادئ التوجيهية في مشروع مُقرر جامع معروض على المجلس، بيد أن ثمة مشروع قرار معين ينبغي تعميمه. واعترف بصعوبة التقاط سياقات متعددة في المبادئ التوجيهية وبحساسية مهمة المشاركة في تحقيق التوازن بين المصالح التي يُعبر عنها الممثلون.

٤٠ - ولفت الانتباه إلى وجود خلاصة وافية لأكثر من ٤٠ دراسة حالة وضعها الخبراء (أنظر الوثيقة HSP/GC/25/INF/7)، والتي تُوضَّح تنوع الظروف الوطنية وتتضمن نماذج من مشاركة المجتمع المدني ومن المناطق الحضرية. أما من ناحية التخصيص، فقد وُضعت المبادئ التوجيهية بحيث يُجرى لها تكييف آخر.

٤١ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## طاء - مشاريع قرارات مقدمه من الدول الأعضاء

٤٢ - أثناء الاجتماع الرابع، بعد ظهر يوم الأربعاء، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وجه الرئيس الانتباه إلى ثلاثة مشاريع قرارات إضافية، أحدها بشأن المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي (مُقدم من

فرنسا، واليابان، وجنوب أفريقيا، وأوغندا)، وأحدها بشأن التخطيط المكاني لتقليل الفقر في المستوطنات البشرية (مقدم من كولومبيا) وأحدها بشأن الدعم المقدم من موئل الأمم المتحدة للعملية التحضيرية للموئل الثالث (مقدم من العراق)، وهو المشروع الذي كان قد قُدم عقب أن اختتمت لجنة الممثلين الدائمين عملها في الإعداد للدورة الحالية.

٤٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، صرح ممثل كولومبيا، بأنه نظراً لعدم التنظيم، فإنه لا يوجد وقت كاف أمام لجنة الصياغة لبحث مشروعات القرارات الإضافية، ولذلك سحبت كولومبيا مشروعها. وبصدد إعراب ممثل آخر عن تأييده لهذا الموقف، صرح بأن مشروعات القرارات كان ينبغي أن تُعمم مقدماً على جميع الوفود.

٤٤ - وفي ضوء سحب مشروع القرار الذي كانت كولومبيا قد قدمته، وافقت اللجنة على إحالة مشروع القرارين المتبقين إلى لجنة الصياغة لمواصلة النظر فيهما.

### ثالثاً - برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٥ - تناولت اللجنة هذا البند في اجتماعها الثالث صباح يوم الاثنين، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

### ألف - برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٤٦ - قدمت نائبة المدير التنفيذي برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (HSP/GC/25/5) الذي قالت إنه يأخذ في الاعتبار الولايات المنوطة بالأمانة من جانب الجمعية العامة والجلسة. وقد استعرضت لجنة الممثلين الدائمين برنامج العمل والميزانية ووافقت عليهما.

٤٧ - وقالت إن برنامج العمل يستند إلى الخطة الاستراتيجية الموافق عليها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد أعد بطريقة تشاركية بغرض تحسين الكفاءة والتنسيق، والشفافية والاتساق والمساءلة، ويمثل البرنامج المكون من سبعة برامج فرعية ذلك الذي أعد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ويجدد التحديات الرئيسية التي تواجه المستوطنات البشرية والاستراتيجيات الرئيسية لمعالجتها. ولدى اختيار النواتج، بذلت جهود لضمان أن تكون تحويلية ومفيدة وذات قيمة عالية. وسوف يعزز موئل الأمم المتحدة في السنتين القادمتين، تنفيذ الإدارة والتقييم المعتمدين على النتائج لتقييم تأثير الأنشطة ومواصلة تعميم القضايا الشاملة مثل تغير المناخ، وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والشباب في عمله.

٤٨ - وفيما يتعلق بالميزانية، قالت إنه قد أعد مقترح واقعي يمكن موئل الأمم المتحدة من تنفيذ برنامج عمله المقترح مع تعزيز الكفاءة والإنتاجية وتحقيق أقصى قيمة. وبلغت الميزانية الشاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مقدار ٤٨٢ مليون دولار أمريكي بزيادة بنسبة ٢٢,٢ في المائة مقابل تلك الخاصة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وسيجرى تمويل ٤٥,٦ مليون دولار من هذا المبلغ من صندوق الأغراض العامة في المؤسسة. وتعزى الزيادة إلى النمو الكبير في ميزانية التعاون التقني مما يعكس زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية لموئل الأمم المتحدة، والتوسع الناجح في أنشطته المعيارية والتشغيلية التي كانت ضرورية لتعويض النقص في المساهمات المخصصة الطوعية على الرغم من أن استراتيجية تعبئة الموارد لدى موئل الأمم المتحدة كانت تتسم بالنجاح في توسيع قاعدة المانحين، وكانت المكاسب الإيجابية في الميزانية الأساسية تفوق انخفاض المساهمات من الجهات المانحة التقليدية وتقلبات أسعار الصرف غير المواتية. وكان موئل الأمم المتحدة يتعامل مع قضية انخفاض المساهمات الطوعية غير المخصصة وهي مشكلة تواجه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتجري مناقشتها في فريق

عامل مشترك بين الوكالات معني بمعالجة الأخطار. ويجري التركيز أيضاً على توفير قدر أكبر من القرائن على النتائج وتحسين القيمة مقابل الأموال بما في ذلك من خلال تعزيز عمليات الأعمال وتحسين إدارة المخاطر والشراكات الاستراتيجية القوية. ورحبت بزيادة التمويل الذي تعهدت به حكومة كينيا في الجلسة الافتتاحية من هذه الدورة وحثت البلدان الأخرى على أن تقتفي أثرها.

٤٩ - وخلال المناقشات اللاحقة، رحب عدد من الممثلين ببرنامج العمل والميزانية الذي قالوا إنه واقعي ويمكن تحقيقه. وبعد أن أشار العديد من الممثلين مع القلق إلى انعدام الموارد، وانخفاض الإيرادات غير المخصصة، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل، ناشدوا جميع الدول الأعضاء زيادة مساهماتها وخاصة التمويل غير المخصص. وتساءل أحد الممثلين عن سبب عدم تناسب الأموال المخصصة لبعض البرامج الفرعية واقترح مراجعة ذلك. وقالت ممثلة أخرى إن موئل الأمم المتحدة ينبغي أن يستعرض استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد وأن يعيد تقييمها حتى تكون أكثر فعالية في التصدي للتحديات الراهنة. وأشارت أيضاً إلى ضرورة وضع الترتيبات لإعادة تشكيل موئل الأمم المتحدة على أثر الموئل الثالث. وأقر العديد من الممثلين بحاجة المنظمة لموارد مالية إضافية تعزز ولايتها وتجعلها قادرة على تلبية الغرض منها.

٥٠ - وأحث إحدى الممثلين إلى ضرورة توسيع قاعدة المانحين للمنظمة حتى لا يصبح برنامج العمل والميزانية مجرد قائمة رغبات. وشددت أيضاً على أهمية اتباع إدارة قائمة على تحقيق النتائج وعلى أهمية تطبيق استراتيجية لتنفيذها. وقالت إنه لا بد من تخصيص موارد كافية لتعميم المسائل الشاملة ولا بد من النص على ذلك في برنامج العمل والميزانية.

٥١ - ورداً على التعليقات التي أبدت، أوضحت ممثلة الأمانة مبررات تخصيص التمويل للبرامج الفرعية وقالت إنه يمكن استعراضها. علاوة على ذلك، أشارت إلى أن موئل الأمم المتحدة يعمل على تعزيز استراتيجيته لتعبئة الموارد، وأعلنت عن ترحيبها بأي مدخلات من الدول الأعضاء.

٥٢ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

## باء - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥٣ - قدمت نائبة المدير التنفيذي المذكورة التي أعدتها الأمانة بشأن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (HSP/GC/25/Add.1). وقالت إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على برنامج العمل والميزانية المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد أن أخذت في الاعتبار تعليقات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تعزيز التقييم وتوافق مقترحات الميزانية في المستقبل بصورة وثيقة مع توقعات الإيرادات وأنماط الإنفاق، واستعراض الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة مع مراعاة الآثار التي قد تترتب من الموئل الثالث وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ضمن أمور أخرى.

٥٤ - وخلال المناقشات اللاحقة، أبرز أحد الممثلين أهمية الميزانية باعتبارها وسيلة للتخطيط المالي، والرقابة المالية، وطلب توضيحات بشأن الخطط الخاصة بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وخاصة فيما يتعلق بالتوصية الخاصة بتوافق المقترحات المستقبلية المتعلقة بالميزانية.

٥٥ - وأكد ممثل الأمانة أن موئل الأمم المتحدة ملتزم بتنفيذ التوصيات، وأنه مجهز بصورة أفضل للقيام بذلك في ضوء تطبيق الأدوات الجديدة مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع تخطيط موارد المؤسسات، وأومجا، ومن شأن الاثنين أن يمكننا من تحسين دقة رصد المصروفات والإيرادات. ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم

٢٢٦/٦٧، أدار موئل الأمم المتحدة موارده المتاحة والمتوقعة الأساسية وغير الأساسية ضمن إطار متكامل للميزانية بما يضمن توافق جميع الأنشطة الأساسية والمخصصة مع الخطة الاستراتيجية. وقد تم توفيق استراتيجيته لتعبئة الموارد بصورة وثيقة مع مقترحات الميزانية بحيث وُجّهت الطلبات إلى المانحين فيما يخص الموارد غير المخصصة إلى الثغرات في التمويل، وفق توصية الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمعالجة المخاطر التي تقضي بالنظر إلى نقص المساهمات غير المخصصة في كامل منظومة الأمم المتحدة. ولتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في برنامج العمل، فقد جرى إيلاء الاعتبار لاحتمال تحقيق "التخصيص المرن" من جانب الجهات المانحة للبرامج الكبيرة، سواء من الناحية المواضيعية أو الإقليمية.

٥٦ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

#### جيم - التقرير المرحلي السنوي لعام ٢٠١٤ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩

٥٧ - قدمت نائبة المدير التنفيذي التقرير المرحلي السنوي لعام ٢٠١٤ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ (HSP/GC/25/5/Add.2) الذي يوفر تحليلاً مفصلاً للتقدم الذي أحرزه موئل الأمم المتحدة وشركاؤه على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وأبرز التقرير البرامج التي كانت متميزة وتلك التي تحتاج إلى تعزيز مع تقديم عرض عام لحالة الموارد المالية واستخدامها في عام ٢٠١٤.

٥٨ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

#### رابعاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٩ - تناولت اللجنة هذا البند أثناء اجتماعها الرابع، بعد ظهر يوم الأربعاء، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأوجز أحد ممثلي الأمانة جدول الأعمال المقترح للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، على النحو الوارد في الوثيقة HSP/GC/25/CW/L.2، وأضاف أن الدورة سوف تُعقد من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٦٠ - صادقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت، واقتُرحت تواريخ للدورة السادسة والعشرين لكي ينظر فيها مجلس الإدارة مع إمكانية اعتمادها.

#### خامساً - الموافقة على مشاريع القرارات

٦١ - عقب المداولات التي جرت داخل لجنة الصياغة، صادقت اللجنة الجامعة على سبع مشاريع قرارات أثناء اجتماعها الخامس والأخير، يوم الثلاثاء ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ووافقت على ضرورة إحالتها إلى الرئيس لعرضها على مجلس الإدارة في اجتماعه العام.